

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الشعبة : علوم الاقتصادية
التخصص : إقتصاد قياسي

من إعداد الطالب : عبد الرؤوف شيريرات
بعنوان :

دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1971 – 2014)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 21 / 05 / 2016

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ: أحمد بضياف
الأستاذ: عبد العزيز ميلودي
الأستاذ: يوسف كودية
أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة رئيس .
أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة مشرفا و مقرا .
أستاذ مساعد بجامعة قاصدي مرباح ورقلة مناقشا .

السنة الجامعية : 2015 / 2016

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الشعبة : علوم الاقتصادية
التخصص : إقتصاد قياسي

من إعداد الطالب : عبد الرؤوف شيريرات
بعنوان :

دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1971 – 2014)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 21 / 05 / 2016

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ: أحمد بضياف
الأستاذ: عبد العزيز ميلودي
الأستاذ: يوسف كودية
أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة رئيس .
أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة مشرفا و مقرا .
أستاذ مساعد بجامعة قاصدي مرباح ورقلة مناقشا .

السنة الجامعية : 2015 / 2016

الإهداء

اللهم انفعني بما علمتني ، و علمني ما ينفعني و زدني علما ،

اللهم اجعل القرآن ربيع قلبي ، و نور صدري ، و جلاء حزني

و ذهاب همي . - آمين -

اهدي هذا العمل إلى :

من رحل عن دنيانا في صمت من غير وداع ، روح والدي الطاهرة

رحمة الله

إلى والدي أطل الله في عمرها

إلى إخوتي و أخواتي

إلى أرواح كتكوتة في الوجود ساجدة

كما اهديها إلى أمي الثانية أطل الله في عمرها

دون أن أنسى الأصدقاء و الأحباب

شكر و عرفان

قال رسول الله ﷺ ﴿ من لا يشكر الناس لا يشكر الله ﴾ حديث صحيح.

أولا نحمد الله ونشكره على منحنا القدرة لإتمام هذا العمل المتواضع .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف عبد العزيز ميلودي الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

كما أشكر الأساتذة الكرام، من الابتدائي إلى الجامعي

وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

وإلى كل الأصدقاء وجازاهم الله خيرا.

إلى كل من ساهم ولو بالكلمة الطيبة في إعداد هذا العمل المتواضع سائلين المولى

تبارك وتعالى أن يجزيهم عنا وعن الأمة الإسلامية كل الخير إنه وليّ ذلك والقادر عليه .

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء مدى أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1971 – 2014) ، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام بيانات لسلاسل زمنية تغطي فترة الدراسة، وتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي (VAR) في الدراسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة غياب علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، بمعنى عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي في الجزائر، على اعتبار عدم تحقق شرط التكامل من نفس الدرجة. وعليه تم توظيف نموذج الانحدار الذاتي (VAR) ، و اختبار سببية جرانجر، التي أشارت إلى عدم وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي نحو الاستثمار الأجنبي.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج الداخلي الخام ، النمو الاقتصادي الجزائر ، نماذج الانحدار الذاتي (VAR) والتكامل المشترك .

Résumé:

L'objectif de cette étude est de découvrir l'influence de l'investissement étranger sur l'évolution économique en Algérie pendant la période (1971-2014). Pour atteindre Ce but on a utilisé des tableaux chronologique ceux ci couvrent la période de l'étude . on a appliqué le modèle (VAR) dans cette étude .

Les résultats de cette étude; nous a montrée l'absence d'une relation équilibrée a long terme entre les variétés du modèle: cela veut dire qu' il n'existe aucune relation complémentaire simultanée entre l'investissement étranger et le développement économique en Algérie ; en conclusion, la condition de la complémentarité n'était pas les mêmes.

C'est pourquoi on applique le modèle (VAR) et examiné la causalité de Granger qui nous a indiqué: l'existence pas d'une relation de causalité qui va de l'investissement étranger vers le développement économique .

Les mots clés : L'investissement étranger direct ; la production intérieure brute ; le développement économique Algérien ; les modèles (VAR) et la complémentarité commune.

قائمة المحتويات	
III	الإهداء
IV	شكر وتقدير
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الرموز و المختصرات
X	قائمة الملاحق
ب	مقدمة
الفصل الأول : مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر	
2	تمهيد :
3	المبحث الأول : مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي
18	المبحث الثاني : الدراسة السابقة
23	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : الدراسة القياسية	
25	تمهيد :
26	المبحث الأول : الإطار التطبيقي للدراسة
35	المبحث الثاني : النتائج والمناقشة
42	خلاصة الفصل
44	الخاتمة
47	قائمة المراجع
52	الملاحق
60	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	1
27	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1971 - 2014)	2
27	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1971 - 2014)	3
28	الإحصاء الوصفي للمتغيرات	4
36	إختبار استقرارية INV	5
36	إختبار استقرارية PIB	6
37	إختبار استقرارية PIB عند الفروقات من الدرجة الأولى	7
37	إختبار استقرارية PIB بعد الفروقات من الدرجة الأولى	8
39	درجة الإبطاء المناسبة	9
39	اختبار جرنجر للسببية	10
40	نتائج تقدير نموذج VAR	11

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
28	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1971 - 2014)	1
30	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة في الجزائر خلال الفترة (1971 - 2014)	2

قائمة الرموز و الاختصارات

الرمز الاختصار	المعنى الدلالي
PIB	الناتج الداخلي الخام
INV	الاستثمار الأجنبي المباشر
VAR	نموذج الانحدار الذاتي
ADF / DF	اختبار ديكي فولر
DW	اختبار داربين واتسون
PP	اختبار فيليب بيرون

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
52	تطور كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1971 - 2014)	01
53	مخرجات برنامج Eviews 9	02

مقدمة

أ - توطئة :

تبرز ملامح الاقتصاد الدولي المعاصر من خلال تنامي ظاهرة العولمة وما تقتضيه من تفكيك للحواجز بين الدول، وزيادة التشابك بين الاقتصاديات، من خلال تعاضم حجم التجارة العالمية، واتساع نطاق التكتلات الإقليمية والدولية، اكتساح أنشطة الشركات متعددة الجنسيات للمجالات الإنتاجية، المالي والتسويقية فأصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية تتميز بعالمية الطلب، عالمية العرض و عالمية المنافسة.

تحاول الدول النامية في هذا السياق التفاعل مع محيطها الخارجي قصد التكيف مع متطلبات الانفتاح العالمي عن طريق اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي للتقليل من عواقب تدني معدلات الادخار المحلي دون مستوى الاستثمار المخطط وضعف المصادر التمويلية الأجنبية، وهو ما يعرف بالفجوة العملات الأجنبية .

تعتبر دراسة الاستثمار الأجنبي وأثره على النمو الاقتصادي، من أهم الإسهامات الحديثة في المجال الاقتصادي والتي تحظى باهتمام الكثير من علماء الاقتصاد، وكذا الكثير من دول العالم وخاصة الدول النامية منها، والتي تعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم مصادر تمويل الاقتصاد الوطني والبديل عن مصادر التمويل الخارجية لاقتصادياتها، التي أثقلتها الديون الخارجية والضغط المستمر للمؤسسات المالية الدولية، بعدما كان ينظر إليه في وقت ليس بالبعيد تدخلا في سيادتها الوطنية واستنزافا لثروتها الطبيعية والبشرية، أيقنت أن تهيئة المناخ اللازم لقيام بالاستثمارات والتغيير من سياستها الاقتصادية لجذب الاستثمارات ومن الضروريات التي يجب الإهتمام به قصد التسريع من حركية التنمية عن طريق اكتساب التكنولوجيا وخلق بيئة اقتصادية تنافسية، التي تتيح لها الانسجام في نظام اقتصادي عالمي يكتسي طابع العولمة والاندماج الإقليمي.

وفي بحثنا هذا سنحاول تحليل أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، كذلك تم التركيز على حالة الجزائر، من خلال تقييم ما قامت به مختلف الحكومات المتعاقبة قصد تحرير النشاط الاقتصادي وإحداث التغيير في الجانب التشريعي، بالإضافة إلى ذلك فقد حاولنا إعطاء الموضوع جانبا من النظرية وكما دراستنا جانبيين أو أكثر في التحليل وذلك من خلال إدماج بعض المتغيرات الاقتصادية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها السببية بالنمو الاقتصادي. والتي اعتمدنا عليها في التوصل إلى طرح الإشكالية الرئيسية، والمتمثلة في :

ب - الإشكالية:

إن الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي وتزايد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، من أجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي، يتبادر إلينا أن هذا الأخير يجلب معه عدة مزايا إلى الدول المضيفة من شأنها الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، وعليه يمكننا طرح إشكالية البحث كما يلي:

هل للاستثمار الأجنبي المباشر أثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1971 إلى 2014 ؟
من خلال ما سبق يمكن صياغة التساؤلات التالية.

- ما هو الاستثمار الأجنبي ؟
- هل يمكن إيجاد نموذج قياسي يقيس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر ؟

ت - فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضية التالية :

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- هل توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر .
- هل توجد علاقة طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر.

ث - مبررات اختيار الموضوع :

يمكن القول ، " من البديهي أن لكل باحث إذا أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه و من هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو في التخصص "، حيث يمكننا حصرها في ما يلي:

- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية وزيادة معدلات نموها من وجهة نظر الباحث .
- باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية للجزائر.

ج - أهمية البحث:

إن أهمية البحث تكمن في أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث أنه يقوم بدور كبير لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة التي قد لا تكون في الدولة المضيفة، وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية وإكسابها مهارات الإنتاج والتسويق والإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل و رفع إنتاجية الأفراد و المؤسسات وبالتالي تحسن الأداء الاقتصادي للدولة المضيفة . ومنه محاولة الوصول إلى العلاقة بين الاستثمار والنتائج الداخلي الخام وأن كل المتغيرات لها دور فعال في الاقتصاد .

ح - أهداف البحث:

- إن الغرض من طرحنا لهذا الموضوع يدور حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:
- محاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ومنه اختبار مدى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة.
 - الاطلاع على الجوانب النظرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة و علاقتها بالنمو الاقتصادي .
 - محاولة إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

خ - حدود الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من:

- **الإطار المكاني** : تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري .
- **الإطار الزمني** : لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى أربعة و أربعين عام(1971-2014) ، نظرا لمجمل للتغيرات التي مرة بها الجزائر بدأ من الاشتراكية إلى إعادة الهيكلة في النظام الاقتصادي انتقال نحو الانفتاح على السوق العالمية .

د - منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

لتحقيق أهداف هذا البحث سنستخدم :

* **المنهج التحليلي الوصفي :**

للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث ، تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لسرد مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر و النمو الاقتصادي و مختلف التعريفات ، و العلاقة القائمة بينهم ، وكذلك و صف متغيرات الدراسة خلال الفترة الدراسة .

* **الأسلوب التحليلي الكمي :**

سيتم استخدام تقدير النموذج القياسي الذي يفسر العلاقة القائمة بين متغيرات الدراسة ، بالاستفادة من أسلوب تحليل السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار الذاتي ، وبمساعدة برنامج EViews 9

ذ - مرجعية الدراسة:

أثناء القيام بهذا البحث تم الاعتماد أساسا على المراجع التالية: اعتماد على مراجع هي : كتب ، ومذكرات، سواء كانت هذه المراجع باللغة العربية أو باللغة الأجنبية و الاستعانة بشبكة الأنترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة والبيانات التي لا يمكن إيجادها في كتب المكتبات.

ر - صعوبات البحث:

إن طبيعة الموضوع وتشعب جوانبه خلق أمام الباحث عدة قيود وصعوبات، أهمها في الجانب التطبيقي فقد واجهتنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية وذلك بسبب :

- تباين في الأرقام الصادرة عن الهيئات الدولية والإقليمية، وتلك الصادرة عن الهيئات الرسمية الوطنية، مما جعل الباحث يعتمد أسلوب التوفيق والترجيح في اقتباس هذه الأرقام. عدم وجود مصادر لقواعد بيانات عن الاقتصاد الوطني تمتاز بالمصداقية اللازمة ، مما يجعلها ترتقي لأن توظف في مجال البحث العلمي الأكاديمي.

و - هيكل البحث:

لنتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والأسئلة المتفرعة عنها، سوف تجزئ هذه الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول يتعلق بالجانب النظري، وتطرق فيه للاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر من خلال سرد جملة من المفاهيم المرتبطة به في المبحث الأول .بينما يتناول المبحث الثاني الدراسات السابقة في هذا الميدان. أما بنسبة الفصل الثاني فقد خصص للدراسة التطبيقية، إذ تم في المبحث الأول تناول الطريقة للأدوات المستخدمة أي من خلال عرض وتحليل مغيرات الدراسة، وكذا سرد تعريف النموذج المستخدم في الدراسة، أما المبحث الثاني فتضمن أهم النتائج المتوصل إليها مع مناقشتها.

الفصل الأول:

مدخل إلى الاستثمار الأجنبي

المباشر و غير المباشر

تمهيد :

إن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بجديد والاهتمام به قد تزايد نتيجة عوامة النشاط الاقتصادي وتزايد دور الشركات متعددة الجنسيات في عملية نقل التكنولوجيا ، تسيير الإنتاج العالمي والتجارة الدولية . في خضم عالم شوهده فيه التكامل والتحرير المالي والتقدم التكنولوجيا المعلومات بالتكتلات الاقتصادية ، قد ترتب عن هذه التغيرات الاقتصادية اهتمام الكثير من الباحثين لظاهرة الاستثمار الأجنبي وتتبع آثاره حتى الوقت الحاضر محاولين تفسيره وعوامل انتقاله من خلال دراستهم المتعددة والمختلفة المناهج، فاختلقت الرؤى والأفكار في سبل ذلك . تفسر التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي والتوجه نحو اقتصاد السوق إلى تحرير نظم التجارة العالمية، تقارب النظم الاقتصادية الدولية، التوجه نحو سياسة التكتلات الاقتصادية بغرض السيطرة على العلاقات الاقتصادية الدولية.

قد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة لمسيرة التكامل من خلال المساهمة في ربط أسواق المال الإقليمية والعالمية، كذا أسواق العمل و زيادة الأجر بالإضافة إلى إنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له. ومع نشو شبكة عالمية من الروابط المتعددة زادت حركة التجارة بشدة كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع علمي متزايد للاستفادة من الموفورات الناجمة عن التخصص وتوزيع نشاطاتها . ومن أجل التعرف على الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مجئين التالية:

المبحث الأول : مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين . يعتبر الاستثمار الأجنبي حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وهو بمثابة ظاهرة معقدة الجوانب، إذ يظهر ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين والاقتصاديين والمدارس الاقتصادية المتعلقة بتحديد ماهيته . وحتى نحاول معرفة مفهومه علينا أن نفهم أولا المعاني المختلفة الخاصة بالاستثمار ومعرفة أنواعه، إلى أن نصل في الأخير إلى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي .

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي

تعدد تعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها ، وتعدد الجوانب التي انطلق منها الباحثون لمحاولة فهمه وتحديد أبعاده ومن هذه التعاريف نجد :

الفرع الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي :

يعرف الاستثمار في اللغة بأنه طلب الحصول على الثمرة وثمره الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به و نمّاه¹ ، لذلك فإن المفهوم اللغوي للاستثمار يقوم على " استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمره هذا الاستخدام فيكثر المال و ينمو على المدى الزمن " .²

أما رجال الاقتصاد فقد اختلفوا بشأن إيجاد تعريف أو مفهوم اقتصادي موحد للاستثمار فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه : عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاحة.

في حين عرفه آخرون بأنه: " أي استعمال لرأس المال سعيا لتحقيق الربح " .³

بمعنى " كل اكتساب لأموال من أجل الحصول على منتج أو استهلاكه ."⁴

أو " عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية " .⁵

1 صفوان أحمد عبد الحفيظ " دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص " ، دار المطبوعات الجامعية ، إسكندرية ، مصر ، 2005، ص 18 .

2 عبد الله عبد الكريم عبد الله " ضمانات الاستثمار في الدول العربية " دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2008، ص18

3 محمد عبد العزيز عبد الله " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي " ، دار الفنائس للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2005، ص14 .

4 قريوق عليوش كمال " قانون الاستثمار في الجزائر " ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999، ص 2 .

5 موسى بودهان ، " القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية ، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها" ، دار مدني ، الجزائر ، 2006 ، ص10

كما يعرف أيضا على أنه : " النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة " ¹.

ومعنى الاستثمار في القانون لا يخرج عن معناه في اللغة ، فقد عرفه أحد رجال القانون بأنه " عمل أو تصرف لمدة معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي سواء كان هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية (من بينها الملكية الصناعية ، المهارة التقنية ، نتائج البحث) أو في شكل قروض " ².

يغلب على هذا التعريف الطابع الاقتصادي أكثر من القانوني و ذلك لتداخل العناصر القانونية و الاقتصادية في مكونات الاستثمار .

أو هو استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها " ³.

أو أنه " ذلك الجزء المستقطع من الدخل لاستخدامه في العملية الإنتاجية بهدف تكوين رأس المال " ⁴.

وبشكل عام فإن الاستثمار " عبارة عن توظيف أموال حالية في سبيل الحصول على إيرادات (عوائد) أكبر في المستقبل " ⁵.

وينظر إلى الاستثمار من الناحية المحاسبية على أنه: مجموع الأملاك والقيم الدائمة المادية أو غير المادية التي اكتسبتها أو التي أنشأها المؤسسة من أجل استخدامها كوسائل استغلال دائمة والمحافظة على شكلها لمدة طويلة. ⁶

وينظر كذلك للاستثمار من الناحية المالية على أنه : " تبديل قيمة حالية مقابل أمل تحقيق إيرادات مستقبلية " ⁷.

ويعني " التخلي عن إيرادات مالية سائلة مقابل توقع الحصول على مكاسب مالية بديلة في فترات زمنية لاحقة " ⁸.

1 مبارك سلوس ، " التسيير المالي، الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 ، ص115 .

2 قريوع عليوش كمال ، نفس المرجع السابق، ص2

3 حسين عمر، " الاستثمار والعولمة" ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث، 2000 ، القاهرة ، ص56 .

4 أحمد زكريا صيام " مبادئ الاستثمار " ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2003 ، ص17

5 بريس السعيد " الاقتصاد الكلي " ، دار العلوم للنشر ، عنابة، الجزائر ، 2007، ص121 .

6 KhafraTri medzine "techniques comptables" ; 4 eme ed ; tome 1 ; berti edition . alger ; 1999; p33.

7 شوام بوشامة ، " تقييم و إختيار الاستثمار " ، دار الغرب للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، وهران ، الجزائر ، 2003، ص22 .

8 دريد كامل آل الشيب " مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة " ، دار الميسرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2007، ص264 .

"ومن ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخليا (وطنيا) وذلك عند تكوين رأس المال داخل الدولة أو خارجيا (أجنبيا) وهو استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارة أجنبيا للبلد المستثمر فيه " ¹

" قد يكون الاستثمار مباشرة عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية (الآلات، المعدات... الخ) أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات التضامن و في هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها " ²

" أما الاستثمار غير المباشر فهو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية هدف المضاربة، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتهما ، فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة . فإذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها وتحقيق أرباح إضافية فان علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحظى باهتمامه ، أما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في إدارتها فان عملية الشراء هذه تصبح استثمارة مباشرة " ³

أولا : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من المفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنذكر البعض منها فيما يلي:

" يعرف صندوق النقد (FMI) ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على انه : " نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة " ⁴

" ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر وقد يكون المستثمر المباشر فردا أو مؤسسة أو مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو حكومة أو وكالة حكومية أو منظمة أخرى كمؤسسة التمويل الدولية . تنقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي:

المؤسسات التابعة والتي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50 % من رأس مالها ومؤسسات مشاركة تتمثل في

1 معاوية أحمد حسين ، " الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، الملتقى السنوي السابع عشر

لجمعية الاقتصاد ، الرياض ، السعودية ، 2009 ، ص1

2 علي عباس ، "إدارة الأعمال الدولية" ، دار الحامد ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص36 .

3 نفس المرجع ، ص36 .

4 OECD , third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999, P 07.

شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما يتراوح بين 10 % إلى 50 % من رأس مالها و الفروع وهي مؤسسة استثمار مباشر فردية يملكها المستثمر المباشر بالكامل (100 %) أو يملكها ملكية مشتركة".¹

"أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على أنه : ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) و ذلك مع نية تسييرها ".²

" كما يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب و يمتلكونها أو يشاركون مستثمر وطني فيها (JOINT VENTURE) أو يسيطرون فيها على الإدارة ، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة و الخبرة و تطوير الإدارة ".³

" كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بـ 10% أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها ".⁴

" يتضح من خلال التعريفات السابقة أنا : " المؤسسات الدولية تتفق في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال ، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا و ذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح ".⁵

من التعريفات السابقة نستخلص أن : " الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".⁶

1 طارق نوري، " تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر"، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص3.

2 بلال بوجعة، " تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة ، تلمسان، الجزائر، 2007 ، ص19 .

3 أحمد زغدار، " الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة"، مجلة الباحث ، عدد3 ، الجزائر ، 2004 ، ص159 .
4 Michel Menry Bouhet , la globalisation , introduction à l'économie du nouveau monde , France, Pearson Educations , 2005 , p 99.

5 حاتم القرنشاوي، " تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006 ، ص3.

6 عبد السلام أبو قحف، " نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر، 1989 ، ص13 .

" أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية فيقصد به إجمالي رؤوس الأموال التي تحصل عليها دولة ما (أو مؤسسات معينة بها) عندما تقوم بإصدار أوراق مالية (أسهم وسندات) في أسواق المال العالمية أو عندما يقوم مستثمرون أجانب (أفراد أو مؤسسات) بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلي لهذه الدول المتلقية".¹

" وهكذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية في أنه يتضمن سيطرة نشيطة على جزء أو كل الرصيد المعني بينما مستثمرو المحفظة وهم مستثمرون ليس لهم أي نوع من السيطرة والذي يحفزهم هو معدل العائد على الرصيد".²

ثانيا : تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر

إن الاستثمار غير المباشر فيهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح لكن بدون إشراف مباشر لأصحاب الأموال على إدارة المنشآت المستثمر فيها ، على خلاف الاستثمار الأجنبي المباشر الذي في كونه ينطوي على اكتساب حق الرقابة والإدارة في المنشآت المستثمر فيها.

" إن الاستثمار بالمحفظة يتضمن شراء الأوراق المالية الأجنبية سواء كانت أسهم أو سندات، وتعتبر مصدر من المصادر التمويلية في الدول التي لديها أسواق مالية متطورة وأجهزة وأدوات للوساطة المالية وأنظمة متحرر للاستثمار".³

" الاستثمار الغير المباشر لم يعد مجرد تكوين لمحفظة أوراق مالية للتوظيف والحصول على عائد ، دون تحمل مسؤولية الإنتاج والادارة . كما أن التجارة الدولية مازال يكتنفها الكثير من العقبات والقيود والتكتلات الاقتصادية والنظم الحمائية والتعصب الوطني . ولذلك فإن تحركات التجارة أو الاستثمار غير المباشر مازلت محدودة ، وتكاد تكون الوسيلة الوحيدة لمواجهة مثل هذه العقبات هي المشروعات متعددة الجنسيات ، حيث تقوم بالاختراق من الداخل ، وتدخل السوق المحلية من خلال الانتاج و التوزيع الداخلي ، وعن طريق فروعها المتوطنة في كل اقتصاد وطني خلال ترخيص التكنولوجيا ونقل الخبرة".⁴

1 حسين عبد المطلب الأسرج، " سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية " ، رسائل بنك الكويت الصناعي ، العدد 83 ، ديسمبر 2005 ، ص3 .

2 محمد صالح القرشي ، " المالية الدولية " ، الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، 2008 ، ص15 .

3 عرفان تقي الحسيني "التمويل الدولي" ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، طبعة 1999. ص54،55.

4 د . زينب حسين عوض الله ، " الاقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال إتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2005، ص173.

والهدف من هذا التوظيف للمحافظة أو الأوراق المالية هو أساس الحصول على عائد مالي في شكل أنصبة أو فوائد أولية أو أية مكاسب رأسمالية في حالة المضاربة على الأصل ذاته، ولا يحاول المستثمر من خلال هذا التوظيف التأثير على السياسة الاقتصادية في مشروع أو التحكم في الإدارة، أو التدخل في عمليات الإنتاج وتسعير المبيعات، فالأمر يقتصر على تولد حقوق مالية قبل أصول المشروع وغالبا ما يلجأ المستثمر إلى ذلك التوظيف الأجنبي عندما تكون الاستثمارات الداخلية معرضة للمخاطر دون توافر الضمانات أو أن العائد المقارن يكون في صالح التوظيف الأجنبي وعلى حساب التوظيف الداخلي، مما يشجع الأفراد على هذا الاستثمار الخارجي وهو توافر الأسواق المالية والبورصات الخارجية وسهولة التعامل فيها وإمكانية تسيير الأصول والأوراق المالية توافر الحوافز الضريبية وحرية التحويل.

يتخذ الاستثمار الأجنبي غير المباشر عدة أشكال سواء كان في مجال التصنيع و الإنتاج أو في مجال التسويق والتصدير، وهي أشكال شائعة الاستخدام نظرا لما توفره الشركات متعددة الجنسيات من تسهيل تقدمها إلى مرحلة الاستثمار المباشر في الإنتاج حيث أنها توفر التواجد أو التمثيل الملموس للشركة الأجنبية في الدول المضيفة.

الفرع الثاني : أشكال الاستثمار :

هناك العديد من أشكال الاستثمار و نذكر منها ما يلي :

أولا : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

عند تتبع تدفق الاستثمارات المباشرة في العالم اليوم، نجد أن تلك الاستثمارات لم تعد مقيدة من الناحية الجغرافية، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق مع وجود الفرص الجذابة والمناخ المشجع على تدفقها خاصة ما يتعلق بالاستقرار السياسي، وتكون في الجزء الأكبر منها أموالا خاصة، فبينما كان تدفق الأموال عبر الحدود يتم في المقام الأول من حكومة إلى حكومة أو من وكالة تسليف متعددة الأطراف إلى حكومة، لم يعد الأمر بهذا الشكل لأن معظم الأموال المتحركة الآن عبر الحدود أموال خاصة، وكل ما يهم هو مدى جاذبية فرص الاستثمار ، ذلك أن الأموال تتجه حيث يوجد المناخ الجيد للاستثمار¹ .

و يتخذ عدة أشكال من أبرزها:

1 علي محمد بوئر المرزوعي، " دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة و أثرها على التنمية الاقتصادية في العالم النامي مع الإشارة لدولة الإمارات العربية المتحدة، " رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، 2001، ص51 .

1-1 - الاستثمار الثنائي:

قد تكون المشاركة مع رأس المال الوطني (الحكومي) أو (الخاص) أو (الاثنين معًا) ومن ثم تظهر نتيجة تلك المشاركة ما تسمى بالمشروعات المشتركة، وقد يكون الشريك الأجنبي مستثمرًا خاصًا أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية، وإن كان يأخذ غالبًا شكل المستثمر الخاص، وقد يكون الشريك المحلي فردًا أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها وتفضل الشركات الخاصة أن يكون الشركاء المحليون أفرادًا أو شركات خاصة لاعتقادهم بأن المستثمر الخاص يكون أكثر استعدادًا.¹

من موظفي الحكومة على توفير الخبرات والخدمات المحلية اللازمة، التي يتطلبها المشروع لعملياته الإنتاجية، لكن في بعض الحالات تتطلب ضرورة أن يكون المستثمر المحلي حكومة الدولة المضيفة خاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية .

قد نشأ عن هذا النوع من الاستثمارات الثنائية كرد فعل للنزعة الوطنية والاستقلالية التي سادت البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال، الميزة الأساسية التي يحققها هذا النوع من الاستثمارات للدولة المضيفة ، أن رأس المال الأجنبي لا ينفرد وحده بقرارات الإدارة والتشغيل والأرباح.²

وعن طريق المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأمين ومصادرة ، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك.³

1-2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات المتعددة الجنسيات) :

الشركات المتعددة الجنسيات هي شركة تمارس نشاطها في عدة دول من خلال فروعها Branches أو الشركات التابعة لها Subsideris وتقوم بإدارتهم و مراقبة نشاطاتهم بفاعلية .وتسمى أحيانا بالشركات الدولية أو الشركات العابرة الجنسية . و في يومنا الحاضر يقدر إنتاج الشركات المتعددة الجنسية بـ (25 %) من مجموع الإنتاج العالمي .⁴

1 جمعة محمد عامر، " سياسة الاستثمارات الأجنبية و أثرها على مواجهة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري " ، أطروحة دكتوراه لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، 1985 ، ص 9- 11 .

2 علي عبد الوهاب، إبراهيم نجح ، " الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1970 - 1990) دراسة نظرية تطبيقية " ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، غير منشورة ، جامعة الإسكندرية 1995 ، ص 24 .

3 منور أسيرير، عليان نذير، " حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر و مزاياه، " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2005 ، العدد2 ، ص 101 .

4 علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سبق ذكره ، ص 242 .

" والاستثمار المباشر هو الصورة الطبيعية التي أدت إلى نمو وميلاد المشروعات متعددة الجنسيات أو ما يطلق عليها وصف * المشروعات الدولية * . وهذه المشروعات وبالرغم من وصفة الدولية التي تلحق بها ، فهي من أشخاص القانون الخاص، هي بذلك تمثل الشخصية الرئيسية بالنسبة للأداء الاقتصادي ، في الاقتصاد الدولي الخاص أو الاقتصاد الدولي للأعمال . مع ذلك لا يمكن اعتبار مصطلحي المشروعات متعددة الجنسيات أو المشروع الدولي ، والاستثمار المباشر ، لأن لهما نفس المعنى . فالهدف الأساسي للمشروعات متعددة الجنسيات هو الإنتاج و التوزيع و الخدمات الأخرى التي تولد دخولا أو أرباحا في العديد من الأسواق تحت رقابة المركز الرئيسي . أما الاستثمار المباشر فهو يمثل فقط الدعم المالي لهذه الأنشطة . وأكثر من ذلك فان الشركات متعددة الجنسيات ، تحاول دائما أن تجعل مساهمتها المالية في رأس المال في الاقتصاديات المختلفة .¹

حيث أن لها فروغا متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة وتتميز بالحجم الكبير من حيث المبيعات والإنتاج و تنوعه، و تفوقها التكنولوجي، والانتماء إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا وكذا زيادة درجة التنوع و التكامل، كما أنها تدار من مركزها الرئيسي في الوطن الأم . ويزداد حجم تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع تعاضم الثروة التكنولوجية المعاصرة، فتكنولوجيا المعلومات قد سهلت حركة كل من الاستثمار والصناعة إلى حد كبير، حيث تمكن تكنولوجيا المعلومات أي شركة من أن تعمل الآن في أجزاء عديدة من العالم دون أن يتعين عليها بالضرورة إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة لها وجود فيها.

ثانيا : أشكال الاستثمارات غير المباشرة :

1-1- مجالات التصنيع و الإنتاج :

أ - التراخيص: تراخيص الإنتاج أو التصنيع هي عبارة عن اتفاق أو عقد تقوم بمقتضاه الشركة بالتصريح لمستثمر وطني أو أكثر باستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية... الخ. في مقابل عائد مادي معين، تمكن تراخيص التصنيع أو التصنيع للشركات من نقل إنتاجها من نطاق محلي بالدولة المضيفة إلى الأسواق الدولية دون الحاجة إلى اتفاق استثماري.²

1 د . زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 172 .

2 عبد السلام أبو قحف، " السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية "، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، مصر ، 1989 ص27.

ب - اتفاقيات مشروعات عمليات تسليم المفتاح:

هو عبارة عن عقد يتم بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يقوم فيه الطرف الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه للطرف الثاني.¹

ج - عقود امتياز الإنتاج و التصنيع الدولي من الباطن :

هو عبارة عن اتفاق بين إنتاجيتين يقوم أحد الأطراف بإنتاج وتوريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الآخر الذي يقوم باستخدامها في إنتاج السلعة بصورتها النهائية وبعلامة تجارية، قد تنطوي الاتفاقية على أن يقوم الطرف الثاني بتزويد الطرف الأول بالمواد الخام اللازمة لتصنيع مكونات السلعة التي يقوم بتوريدها له.²

1-2- مجالات التسويق و التصدير :

أ - تراخيص استخدام العلامة التجارية و الخبرات التسويقية :

هو عقد يمنح بموجبه التعامل الأجنبي للطرف المحلي الحصول على العلامة التجارية أو الامتياز بالبيع محليا، أو المساعدة في التسيير، مقابل مبلغ جزائي أو علاوة، والالتزام باحترام بعض قواعد الشركة المرخصة.

ب - الوكلاء أو عقود اتفاقية الوكالة :

عقد الوكالة هو عبارة عن اتفاقية بين طرفين، يتم بموجبها قيام أحد الأطراف بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) لبيع سلع ومنتجات الطرف الأول لطرف ثالث هو المستهلك النهائي. يعتبر الوكيل وسيط بين المنتج والمستهلك النهائي حيث يسهل بيع المنتجات و سلع المنتج الأصلي في السوق المضيفة، دون أن يمتلك هو البضاعة، كما تحمل هذه البضاعة العلامة التجارية للمنتج.

1 عبد السلام أبوقحف. مرجع سبق ذكره.ص31.

2 نفس المرجع . ص15، 16.

ج - الموزعون :

هو عبارة عن عميل يقوم بالشراء مباشرة من المصدر أو الشركة متعددة الجنسيات بغرض إعادة البيع لحسابه الخاص، وقد تكون الشركة المعنية أو المصدر بمنح امتياز لموزع ما لخدمة سوق معين بمعنى أن الموزع قد يكون المستورد الوحيد لمنتجات هذه الشركة سوى قام بتاجر الجملة أو التجزئة أو الاثنين معاً أو البيع المباشر للمستهلك الأخير.

د - المعارض الدولية : وهي عبارة عن وسيلة أو طريقة محددة المدة مسبقاً للتعرف على منتجات الشركات الأجنبية.

المطلب الثاني: المناخ الاستثماري و محدداته و التفسير التقليدي لحركات الاستثمار

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار.

الفرع الأول : تعريف المناخ الاستثماري و محدداته

أولاً : تعريف المناخ الاستثماري

هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري ومن بينها ما يلي:

"يقصد بمناخ الاستثمار بأنه: مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالمياً حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشراً على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار ، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني".¹

"حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فان مناخ الاستثمار هو: مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً وإيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية".²

1 أسامة كردي، " آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية"، الطبعة الأولى ، مركز الدراسات العربي الأوربي، بيروت ، 2001 ، ص288 .

2 حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق ، ص29 .

"كما يعرف مناخ الاستثمار على انه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام ، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه .ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار"¹.

وهكذا يمكننا أن نستخلص من التعاريف السابقة أن مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تشكل البيئة المحددة للاستثمار، إضافة إلى الحوافز الممنوحة له قصد استقطابه.

ثانيا :محددات الاستثمار

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية.

01 - البيئة السياسية :

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث ان للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع،ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.²

02 - البيئة الاقتصادية :

"إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير ، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة ، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل :مستوى التنمية

1 بلال بوجعة ، مرجع سابق ، ص 87 .

2 علي عباس، مرجع سابق، ص 175 .

الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق " .¹ "إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء ، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار " .²

03 - البيئة القانونية والتشريعية :

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل :مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياح الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها .³

04 - البيئة الإدارية :

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية .⁴

الفرع الثاني : التفسير التقليدي لحركت الاستثمار

بسبب تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر سنقوم بعرض بعض من هذه النظريات:

1- النظرية الكلاسيكية:

" لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط".⁵

1 حاتم عبد الجليل القرشاوي، مرجع سابق، ص 5 .

2 علي عباس ، مرجع سابق، ص 176 .

3 حاتم عبد الجليل القرشاوي، نفس المرجع، ص 5 .

4 نفس المرجع، ص 5 .

5 مدحت القرشي، " التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات"، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 55 .

" يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع ، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات ، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي :

أ - ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عمليا تها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

ب - قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة .

ج - إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول .

د - قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية .

و - وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية .

"من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية " .¹

2 - النظرية النيو كلاسيكية:

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في متخلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في كثير من الدول وخاصة المتخلفة منها، ومن ثم فإن النظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنها استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي يتحصل فيها على عائد أعلى.

وكان أولين أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أنهم مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن أهم عنصر محرك لتصدير و استيراد رأس المال، وحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو بالتأكيد سعر

1 عبد السلام أبو فحف، مرجع سابق، ص 32 .

الفائدة، حيث أن سعر الفائدة يختلف من دولة لأخرى بسبب اختلاف النسب التي يتوفر بها رأس المال أو إنتاجيين الدول، وبالتالي فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق لآخر، كما تم تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر كنظرية أيضا على يد ماكدوجال ثم أتى من بعده كيمب، ورغم أن تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأساس والهدف من وراء تحليلهم، إلا أن نتائج دراساتهم توصلت إلى أن السبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج هو ندرة رأس المال، ولهذا فإن إنتاج رأس المال (أي العائد) سيكون مرتفع.

كما يرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة لدى الدول المضيفة، مما يساهم في تدريب القوى العاملة المحلية ويقلل من البطالة على وجه الخصوص، كما يعمل على زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، بالإضافة إلى خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي تنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية وتقليل الواردات، حيث يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول المضيفة.¹

3 - نظرية عدم كمال الأسواق:

" تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها " .²

" كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية و التي توفر لها أكبر قدرة تنافسية لها يلي :

أ - اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.

ب - توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية.

ج - قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورت الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى.

د - اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

و - التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور .

هـ - الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية .

1 محمد العيد بيوض، مرجع سبق ذكره، ص16 - ص17 .

2 عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 2003، ص48.

ي - الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة " ¹

" من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية . كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط و الإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب " ²

4 - نظرية الميزة الاحتكارية :

" تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر و تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات تمتلك قدرات و إمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات و يذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية. و من تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق .

لكن كيند لبيجر (Kindelberger) يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة لظروف احتكارية في أسواق تسودها منافسة احتكارية غير كاملة، سواء تعلق الأمر بأسواق السلع والخدمات أين تأخذ المنافسة شكل التمييز في المنتجات، التعليم، قنوات التوزيع، أو المضاربة في الأسعار، أو تعلق بأسواق عوامل الإنتاج، حيث يستند فيها الإحتكار على مهارات التسيير، التمييز في الحصول على التسهيلات الخاصة بالتمويل، أو التفوق في التكنولوجيا المستعملة، أو ما تعلق بتدخل الحكومات في هذه الأسواق، وذلك من خلال سياساتها الخاصة

¹ فليح حسن خلف ، " التمويل الدولي "، مؤسسة الوراق ، عمان ، الأردن ، 2004، ص 181 .

2 عبد السلام أبو فحف، " اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي "، مكتبة الإشعاع الفنية، طبعة الأولى، مصر، 2001، ص 398

بالرسوم الجمركية، رسوم والضرائب المختلفة، معدلات الفائدة ومعدلات الصرف. وفي ظل الافتراضات الجديدة (المنافسة الاحتكارية).¹

وكان (هايمر) أول من وضع أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد ، اعتمادا على الميزات التي تتمتع به الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري .

وقد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراع النظرية السوق اليابانية ، حيث تقوم

شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا ويركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل ، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم وتقليل لعنصر العمل والميزة التنافسية ولم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة ".²

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

من الدراسات التي تناولت الموضوع من الجانب النظري و التطبيقي، التي حاولت تحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقتها بالنمو الاقتصادي، و دراسة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الدول المضيفة له ، ولقد اختلفت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل، والنتائج التي تم التوصل إليها. وبالتالي سنعرض مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بهذا الموضوع ، سواء على مستوى الماجستير أو الدكتوراه، تؤكد معظم هذه الدراسات على أهميتها في التأثير على البلدان النامية ، وفي حدود ما اطلعنا عليه سوف نذكر البعض منها ولا يعني بأي حال من الأحوال أننا قد أحصيناها بقدر محاولتنا انتقاء منها ما يتشابه مع دراستنا فمن بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا:

المطلب الأول : الدراسات الخاصة بالاقتصاد الجزائري و الدراسات الخاصة بالاقتصاديات الأخرى

الفرع الاول : الدراسات الخاصة بالاقتصاد الجزائري

1 - دراسة (كريمة فريحي 2001): مذكرة مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر بعنوان (أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين تونس و الجزائر) حيث ركزت الباحثة خاصة في دراسة المقارنة على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

1 محمد العيد بيوض، مرجع سبق ذكره، ص16 - ص17 .

2 رضا عبد السلام ، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر " ، الطبعة الأولى، 2002 ، ص 49.

واكتفت بدراسة أثره على مدى امتصاص البطالة والتكاليف الوحودية للعمل المنشأ وعلى الميزان المدفوعات كما بينت من خلال نتائج نفس الدراسة دور المناخ الاستثماري في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدولتين .

2 - دراسة (كريمة قويدري ، 2011) بعنوان : الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991 - 2008) . مذكرة مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر.

من خلال الدراسة التي تم فيها محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر أتضح أن نتائج القياس كانت متوقعة مع النظرية الاقتصادية ، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة ، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي ، إلا أن تأثيره كان إيجابيا . كما أشارت النتائج للأثر الإيجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة ، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال وأهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري ، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجيات الضرورية ومستلزمات الإنتاج .

3 / دراسة (محمد العيد بيوض ، 2011) بعنوان : تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية ، دراسة مقارنة : (تونس ، الجزائر ، المغرب) .

تطرت هذه الدراسة إلى محاولة تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية ، باعتباره الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الإفرازات الناشئة عن انفتاح الاقتصاديات النامية على النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، كذلك السعي لمعرفة إلى أي مدى نجحت التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة لهذه الدول في دفع عجلة التنمية المستدامة بها ، وقد ركزت هذه الدراسة على الجزائر ، تونس ، المغرب كمثال عن مجموعة الدول المغاربية لفترة (2000 - 2009) ، من خلال المنهج الإحصائي المقارن والمنهج التحليلي و الوصفي . وأشارت النتائج الدراسة إلى ضآلة نصيب الدول المغاربية من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و هو ما يعكسه نسبته إلى الناتج الداخلي المحلي الخام ، وكذا اختلاف في درجة الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في قيادة التنمية المستدامة على مستوى الدول المغاربية ، فالإقتصاد التونسي يسعى إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي بغية تطوير تجارته الخارجية ومكافحة البطالة ، أما الإقتصاد المغربي فيعتمد عليه في قيادة قطاعي الخدمات والصناعة بهدف تحقيق أعلى الإنتاجية ممكنة . أما الإقتصاد الجزائري فيمكن تجزئته إلى شطرين ، أولهما قطاع المحروقات الذي يقود جزء كبير في عملية التنمية المستدامة من

خلال العوائد الربعية الضخمة المتأتية عنه ، والشطر الثاني قطاعات ناشئة بدرجة كبيرة على مخططات والبرامج التنموية الحكومية .

الفرع الثاني : الدراسات الخاصة بالاقتصاديات الأخرى

1 – الدراسة التي قام بها " Marouan Alaya " (مارس 2004) بعنوان :

"Investissement Diranger et Croissance Economique "

التي تهدف إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة الممتدة بين 1973 – 2000 ، حيث استنتج أن ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر هي التي أدت إلى عدم استفادة تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى تركيزها في قطاعات تقليدية لا تتطلب تكنولوجيا عالية مثل قطاع النسيج .

2- دراسة (بندر بن سالم الزهراني ، 2004) بعنوان :الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة 1980-2000) .

تطرت هذه الدراسة إلى تقويم أداء الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في ضوء البيانات المتوفرة خلال فترة الدراسة ، من خلال استخدام أسلوبي التحليل الوصفي و التحليل الكمي المشتمل على الأساليب القياس الحديثة ، و قد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، و تبين من خلال التحليل الكمي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي في الأجل القصيرة و لكن بشكل ضعيف ، و يرجع هذا إلى ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية ، و عدم الاستفادة منها على الوجه المطلوب من خلال انعكاسها على بعض المؤشرات الاقتصادية ، إضافة إلى حداثة المملكة في الاستثمار الأجنبي المباشر .

3 – الدراسة التي قام بها " زياد محمد أبو ليلي " و " زكية أحمد مشعل " (جوان 2007) بعنوان : " أثر

الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن " والتي تهدف إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن وهذا خلال الفترة 1976-2003 ، حيث دلت النتائج على وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج الإجمالي و وجود علاقة سببية تتجه من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي .

المطلب الثاني : مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية :

بعد عرضنا لبعض الدراسات السابقة المحلية و الأجنبية، ومن خلالهما نحاول إظهار أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم(1): مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات الأجنبية			الدراسات المحلية			
	الدراسة الثالثة	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	الدراسة الثالثة	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن	الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس	تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية	الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر	أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين تونس و الجزائر	موضوع الدراسة
تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الدراسة	قياس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردني	تقويم أداء الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس	محاولة تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية	قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر	دراسة المقارنة على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و اكتفت بدراسة أثره على مدى امتصاص البطالة	الهدف
الجزائر	الأردن	السعودية	تونس	دراسة مقارنة تونس ، الجزائر ، المغرب	الجزائر	دراسة مقارنة بين تونس و الجزائر	عينة الدراسة
1971-2014	1976-2003	1980-2000	1973-2000	2000-2009	1991-2008	2001	فترة الدراسة
تبين لنا أن هناك أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو	وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات و الاستثمار	وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو	ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر	ضآلة نصيب الدول المغاربية من إجمالي تدفقات الاستثمارات	أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و أثر	دور المناخ الاستثماري في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدولتين	النتيجة المتوصل إليها

الاقتصادي ، لا يؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل و القصير ، بين لنا أن الناتج الداخلي الخام مرتبط فقط بالفترة السابقة في حين أن الاستثمار الأجنبي لا يؤثر الناتج الداخلي الخام و ذلك في جميع الفترات السابقة .	الأجنبي المباشر و الناتج الإجمالي و وجود علاقة سببية تتجه من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي .	الاقتصادي ، و تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي في الأجل القصيرة و لكن بشكل ضعيف ، و يرجع هذا إلى ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى المملكة العربية السعودية ، و عدم الاستفادة منها على الوجه المطلوب .	هي التي أدت إلى عدم استفادة تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى تركيزها في قطاعات تقليدية لا تتطلب تكنولوجيا عالية مثل قطاع النسيج	الأجنبية المباشرة	الإيجابي للاستثمار المحلي و الواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة	
---	---	---	---	-------------------	---	--

خلاصة الفصل:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، تعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، وبما أن الكثير من الدول النامية تبحث عن تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادها، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات . ويعتبر الاستثمار من بين أهم المتغيرات الاقتصادية التي قامت مختلف النظريات الاقتصادية بدراستها و المتضمنة لمختلف التيارات الفكرية الحديثة ، و رغم كل النقاشات التي دارت ونبور حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث لا يمكننا نعيم أي أنه يهدف للبحث عن التوازن الاقتصادي الكلي ، وسبل تحقيق رفاهية المجتمعات من خلال تفاعله مع مختلف مكونات البيئة الاقتصادية ، حيث تعاضد دور الاستثمار الأجنبي المباشر لما يقدمه من خدمات ؛ كالتقليل من معدلات البطالة والتضخم و زيادة الدخل ، علاوة على ذلك أنه يساهم بشكل كبير في نقل التكنولوجيا وتعزيز المهارات والخبرات الإدارية . وكذا عملية ممارستها لأنشطتها الإستراتيجية التصنيعية أو الخدمية ، ولاحظنا من خلال هذا الفصل أن الاستثمار تعددت تعاريفه ، وذلك وفق نظرة الدارس له ، حيث أنه يصنف إلى أنواع ، حيث نجد منه الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر الذي يستلزم السيطرة والإشراف على المشروع في البلد المضيف .

الفصل الثاني :

الدراسة القياسية

تمهيد :

لقياس أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، سنستخدم الطرق القياسية للتحقيق هذا الهدف، تبعا لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون السابقون ، فمنهم من أثبت وجود علاقة متبادلة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي ، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز النمو الاقتصادي ، والنمو الاقتصادي بدوره يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر و كما يعتبر أحد محدداته . في حين أشار البعض لوجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، في حين لم تجد بعض الدراسات علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي . وقد أظهرت بعض الكثير من الدراسات الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية . وتوضح حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدا و هذا ما يدفعا في هذا الفصل للبحث عن مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1971-2014) وسنقوم في هذا الفصل بلتحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر دون غيره (الاستثمار الأجنبي غير المباشر) ، وذلك بسبب عدم توفر سوق مالي بالجزائر أي عدم توفر بورصات حقيقية ونعمد بالدراسة الميدانية و الموزع إلى مبحثين ، حيث سنتناول في المبحث الأول الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة ، ويله المبحث الثاني الذي سيتناول عرض النتائج ومناقشتها .

المبحث الأول : الإطار التطبيقي للدراسة

سعرض ونحلل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في نموذج الدراسة بالاعتماد على الأسلوب التحليلي والوصفي للفترة الدراسة من 1971 إلى 2014 .

المطلب الأول : وصف متغيرات الدراسة

الاستثمار الأجنبي يقوم بدور مهم وفعال في النمو الاقتصادي ، وخاصة بعد اشتداد التنافس بين الدول النامية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال إزالة كل المعوقات والقوانين التي تعيق الاستثمار ، ومنحها الضمانات التي تسهل قدومها أي دخولها للسوق المحلية ، حيث قامت الدول النامية بشكل عام بسن قوانين الاستثمار والتي تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و أزالته القيود التي تقف في طريقهم، والجزائر من بين هذه الدول التي قطعت أشواط كبيرة في هذا المجال ولما لها من مؤهلات مغرية ، وبذلك تتطلع إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين .

الفرع الأول : تطور متغيرات الدراسة

سنقوم بدراسة تطور المتغيرات في فترة دراستنا باستخدام أسلوب التحليل الوصفي و ذلك بتعيين :
* الاستثمار الأجنبي المباشر (inv) كمتغير مستقل : ممثلا في تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة في الجزائر خلال الفترة الدراسة (1971-2014) .

* الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (PIB) كمتغير تابع : ممثلا للنمو الاقتصادي .
و يتم استيفاء بيانات المتغيرات من المواقع الالكترونية للبنك الدولي لسنة 2015 .

أولا : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشرة ، يمكن اعتباره خطوات مهمة وكبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية . ومن خلال الجدول التالي سيتم عرض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للجزائر والدالة عن رؤوس الأموال الأجنبية الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1971-2014، والقيم بالدولار الأمريكي .

الجدول رقم (2): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر خلال الفترة (1971-2014)

الوحدة : (القيم بالدولار الأمريكي الحقيقي)

INV	anne	INV	anne	INV	anne	INV	Anne
8020919	2004	0	1993	-5288173	1982	150000	1971
10370503	2005	0	1994	38886.5	1983	9973558	1972
16142043	2006	0	1995	69076.5	1984	11460674	1973
14265363	2007	3213138	1996	30980.4	1985	78336980	1974
21282522	2008	2927269	1997	368691	1986	23943662	1975
20952942	2009	6504396	1998	239300	1987	34758364	1976
16885922	2010	3047659	1999	792830	1988	29891566	1977
18057708	2011	2918620	2000	673629	1989	19587271	1978
9676894	2012	11079000	2001	15827.7	1990	3371717	1979
10567027	2013	10499852	2002	436888	1991	41907336	1980
9133144	2014	5992435	2003	855188	1992	1384409	1981

المصدر : من إعداد الطالب بناء على بيانات البنك الدولي، على الخط،

<http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD>

ثانيا : واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

سنتعمل الناتج الداخلي الخام لقياس الإنتاج المحلي في الجزائر خلال مدة معينة ، ومن خلال دراسة تطور الناتج

الداخلي الخام الحقيقي يمكن أخذ صورة عن القوة الاقتصادية المحقق ، و الجدول الموالي يعرض تطور الناتج

الداخلي الخام للجزائر خلال فترة الدراسة (1971-2014)، و القيم بالدولار الأمريكي الحقيقي .

الجدول 3 : تطور الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (PIB) خلال الفترة الدراسة (الوحدة : مليار دولار)

PIB	anne	PIB	Anne	PIB	anne	PIB	Anne
97.44875	2004	65.74207	1993	55.6921	1982	25.20531	1971
103.1982	2005	65.15039	1994	58.6995	1983	32.1176	1972
104.9526	2006	67.62611	1995	61.9866	1984	33.3423	1973
108.521	2007	70.39878	1996	64.2801	1985	35.84128	1974
110.6914	2008	71.17316	1997	64.5373	1986	37.6496	1975
112.4624	2009	74.803	1998	64.0855	1987	40.80718	1976
116.5113	2010	77.19669	1999	63.4446	1988	42.95306	1977
119.7736	2011	78.89502	2000	66.2362	1989	46.91111	1978
123.7261	2012	82.53407	2001	66.7661	1990	50.41904	1979
127.1905	2013	87.15598	2002	65.9649	1991	50.81766	1980
132.0237	2014	93.43121	2003	67.1523	1992	52.34219	1981

المصدر : من إعداد الطالب بناء على بيانات البنك الدولي، على الخط،

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/countries?display=default>

الفرع الثاني : التحليل الإحصائي و الاقتصادي لمتغيرات الدراسة

لدينا متغيرتين، لأربعة و أربعين مشاهدة تمثل سنوات الدراسة، كما هو مبين في الجدول رقم (1 ، 2) سنتعرف الآن على قيم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، كما يلي:

الجدول رقم 4 : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

N =44	Minimum	Maximum	Mean	Median	Std. Dev.	Cv %
INV	-5288173	78336980	10330364	6248416	14711214	142.408
PIB	25.20531	132.0237	73.58767	66.50115	28.14694	38.250

المصدر :إعداد الطالب، بناء على مخرجات برنامج 9 Eviews

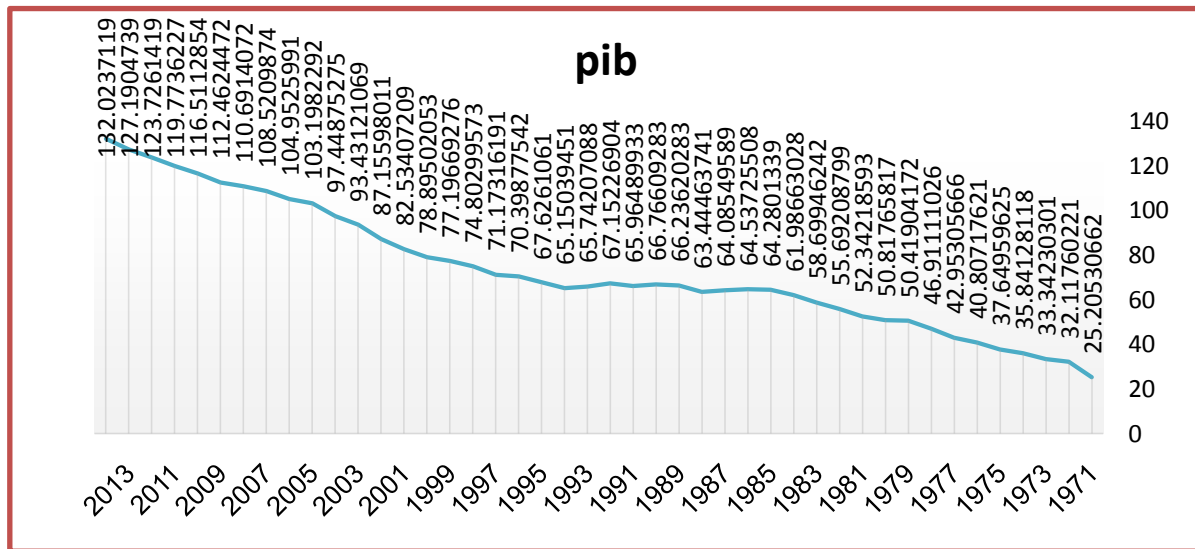
أولاً: الناتج الداخلي الخام :

1 - التحليل الإحصائي

يتبين من قيم المتغيرة تطور الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (PIB) خلال فترة الدراسة كانت محصورة بين أقل قيمة 25.206 مليار دولار مسجلة سنة 1972 و أعلى قيمة 132.024 مليار دولار ومسجلة في سنة 2014 ، بمتوسط بلغ 73.588 مليار دولار، و بانحراف معياري 28.147 مليار دولار، وبالتالي فإن درجة التقلب 38.250 % التي تؤثر إلى تذبذب في قيم هذه المتغيرة.

الشكل (2 . 1) : تطور الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (PIB) خلال الفترة الدراسة

في الجزائر خلال الفترة (1971 – 2014)



المصدر :إعداد الطالب، بناء على مخرجات برنامج Excel 2013

2 - التحليل الاقتصادي

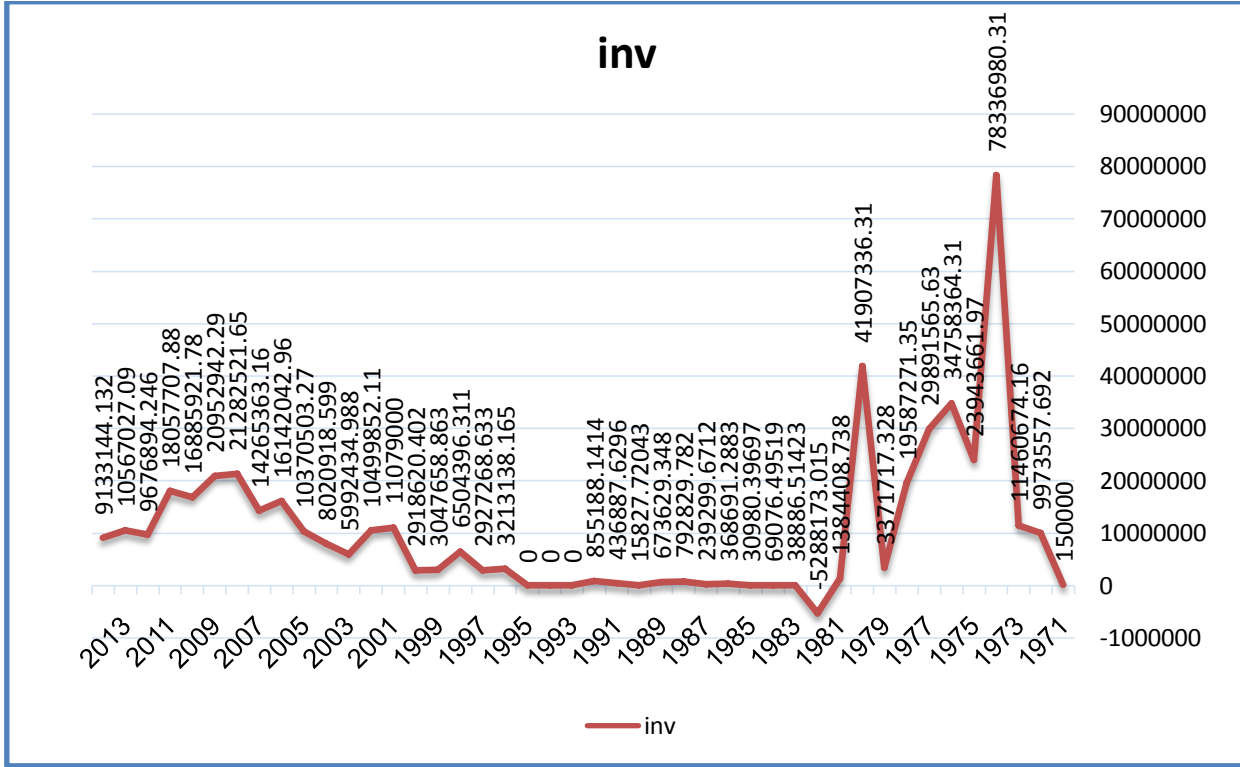
عند متابعة تطور الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة ، الذي يمثل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية، والذي ما زال يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في مجال التنمية الاقتصادية، نجد أنه عرف نموا مطردا خلال الفترة (1971- 1986) حيث بلغ نمو 46 مليار دولار كمتوسط سنوي، ثم بدأ في الهبوط نتيجة للصدمة النفطية التي ألمت به وذلك إلى غاية سنة 1988 أين بلغ 63,44 مليار دولار، ليشهد بعدها نوعا من التذبذب البسيط، ويمكن اعتبار الفترة (1987- 1994) كمرحلة استقرار الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة ، حيث بلغ متوسط هذه الفترة نمو 65,56 مليار دولار. اعتبار من سنة 1995 و إلى غاية نهاية فترة الدراسة، سجلت قيم الناتج الداخلي الخام للجزائر منحاً تصاعديا متسارعا، حيث انتقل من 67,62 مليار دولار سنة 1995 إلى 132.0237 مليار دولار سنة 2014 ، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل، منها بلا شك الاستثمارات العمومية الضخمة التي خصصتها الدولة لدفع عجلة النمو الاقتصادي . من خلال كشف وتحليل تطور معدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، يتبين إن الاقتصاد الجزائري أصبح غير قادر على بريق معدلات نمو مرغوبة و قابلة للاستمرار وعدم توهله للصمود أمام الصدمات الخارجية.

ثانيا : الاستثمار الأجنبي المباشر

1 - التحليل الإحصائي

يتبين من قيم (INV) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (القيم بالدولار الأمريكي الحقيقي) خلال فترة الدراسة كانت محصورة بين أقل قيمة 5288173- دولار مسجلة سنة 1982 و أعلى قيمة 78336980 دولار ومسجلة في سنة 1974 ، بمتوسط بلغ 10330364 دولار، و بانحراف معياري 14711214 دولار ، وبالتالي فإن درجة التقلب 142.408 دولار التي تؤثر إلى تذبذب جدا في قيم هذه المتغيرة.

الشكل (2 - 2) : تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للجزائر خلال الفترة (1971 - 2014)



المصدر: إعداد الطالب، بناء على مخرجات برنامج Excel 2013

2 - التحليل الاقتصادي

بعدما سجلت الاستثمارات الأجنبية ما قيمته 1 مليون دولار 0.01 % (من الناتج الداخلي الخام) سنة 1971 ، هذا الذي يعتبر أهم عنصر في جذب الاستثمارات الأجنبية، ولكنها تحسنت فيما بعد حيث سجلت 41 مليون دولار و 51 مليون دولار سنتي 1972 و 1973 على الترتيب ، نتيجة التحسن في معدل النمو الاقتصادي . واحتلت سنة 1974 الصدارة في حجم الاستثمارات الأجنبية المحققة، التي وصلت إلى 358 مليون دولار % 2,71 (من الناتج الداخلي الخام) .

بداية من سنة 1975 وإلى غاية سنة 1979 أخذ مسار الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر اتجاهها

تنازوليا ، حيث سجلت السنوات 1975, 1976, 1977, 1978, 1979 على التوالي :

135,178,187,119 و 26 مليون دولار على الترتيب . ولادة تحسنا كبيرا سنة 1980 بـ 349 مليون دولار ، وهو ما أدى إلى تحسن نصيبها من الناتج الداخلي الخام ، ليبلغ متوسط الفترة (1970 - 1980) ما قيمته 139 مليون دولار، أي ما نسبته % 0,87 من الناتج الداخلي الخام في هذه الفترة . وقد احتلت سنة

1992 الصدارة في قيمة الاستثمارات الأجنبية الوافدة حيث بلغت 30 مليون دولار، وهو ما مثل نسبة 0,06 % من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة ضعيفة جدا، وتعني انخفاضا كبيرا في قدرة الجزائر على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بعقدي السبعينات و الثمانينات .

وبلغ متوسط الفترة (1981 – 1991) ما قيمته 0,0005 مليون دولار، يمكن إرجاع ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الجزائر، أو بالأحرى انعدامها في هذه الفترة إلى عدة أسباب نذكر منها : الوضع السياسي و الأمني الذي تميز بعدم الاستقرار ابتداء من أواخر 1989 ، إضافة إلى عدم توفر الاستقرار الاقتصادي خاصة في بداية سنوات التسعينات (1990-1995) أين تباطأ النمو الاقتصادي، مسجلا معدلات نمو ضعيفة . أضف إلى ذلك تفاقم حدة الإختلالات، منها تفاقم حجم المديونية الخارجية، بالإضافة إلى عدم واقعية أسعار الصرف، كذلك عدم توفر مناخ استثماري ملائم، نتيجة عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، وعدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة ، إضافة إلى القيود المفروضة على تحويلات الأرباح إلى الخارج ، وإذا نظرنا إلى عدم توفر اليد العاملة المؤهلة، وتفشي الرشوة والفساد الإداري ، وغياب منشأة النقل و الاتصالات خاصة في هذه الفترة، يبيّن أنه بهذه الأسباب المتردية في الجزائر كان المناخ غير جذاب للاستثمار.

بداية من سنة 1996 عرف التدفق في الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاهها مغايرا، حيث انتقلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من 270 مليون دولار سنة 2006 لترتفع إلى 270 مليون دولار في عام 1997 ، ثم إلى 607 مليون دولار عام 1998 ، لتتراجع إلى 292 مليون دولار عام 1999 ، و 280 مليون دولار في عام 2000. وقد شهدت الفترة (1996 – 2000) مستويات متواضعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ متوسط سنوي ما قيمته 341 مليار دولار . بداية من سنة 2001 عرف الاستثمار الأجنبي المباشر قفزات معتبرة، حيث سجل ما قيمته 1,108 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 295,71 مقارنة بسنة 2000 وذلك بفضل دفع شراكة اوراسكوم للقسط الأول من حصة الرخصة الثانية من الهاتف النقال .وقد بلغ متوسط سنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الفترة (1996 – 2013) ما قيمته 1210,21 مليون دولار بما يمثل 1,17 % من الناتج الداخلي الخام . واحتلت سنة 2009 الصدارة بتحقيقها 3,05 مليار دولار، أي % 2,21 من الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي يعني تحسنا في قدرة الجزائر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة، لتتراجع إلى 1500 مليون دولار عام 2012 ، أي 0,73 % من الناتج الداخلي

الخام، و 1689 مليون دولار في عام 2013 ، أي 0,80% من الناتج، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب منها عدم برقيق الاستقرار الاقتصادي ؛ عدم برسن الوضع الأمني والسياسي وعدم برسن في المناخ الاستثماري.¹

المطلب الثاني: نموذج الدراسة

الفرع الأول: تعريف نموذج الدراسة

يعد نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) (Vector Auto Régression) من أكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات، كما أنه يعد امتدادا طبيعيا من نماذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير إلى السلسلة الزمنية الحركية متعدد المتغيرات، يستفاد من النموذج (VAR) في وصف السلوك الحركي للسلسلة الزمنية الاقتصادية و المالية و كذلك في التنبؤ، إذ يتفوق التنبؤ باستخدام نموذج (VAR) على ما في السلاسل الزمنية أحادية المتغير (Univariate time series)، و ذلك لأن نماذج (VAR) تتكون من منظومة من المعادلات، و إن كل معادلة هي عبارة عن متغير داخلي و علاقته مع الارتدادات الزمنية للمتغير الداخلي فضلا عن بقية المتغيرات الخارجية (الارتدادات الزمنية للمتغيرات الداخلية) الأخرى في المنظومة، و تتم معالجة منظومة المعادلات هذه بشكل متماثل. عليه يمكن القول إن المنظومة هي صيغة مختزلة للشكل الهيكلي توضح العلاقات و التفاعلات بين المتغيرات عبر الزمن.²

في هذه الدراسة سيتم اختبار النموذج بحيث يشمل متغيرين:

الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (PIB) كمتغير مثل للنشاط الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر (inv)، وسيتم الربط بينهما على شكل نموذج VAR المختزل كما يلي:

$$Y_t = A_1 + Y_{t-1} + A_2 + Y_{t-2} + \dots + A_p + Y_{t-p} + U_t$$

حيث A_t = مصفوفة المعاملات، من الدرجة $K \times K$ ، و K يعبر عن عدد المتغيرات في النموذج، والتي تساوي متغيران في الدراسة الحالية.

$$U_t = \text{مصفوفة الخطأ العشوائي.}$$

$$t = \text{الزمن.}$$

$$p = \text{عدد فئات التباطؤ الزمني.}$$

1 أحمد سلامي، "الادخار في الاقتصاد الجزائري و أثره في التنمية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2014 / 2013 ، ص 163 ص 164 .

2 Jacob, Jan:van der Horst, Albert(1996), "Var-ing the Economy of the Netherlands," CCSO Series, No.24, <http://www.eco.rug.nl/ccso/zip-file/ccso24.zip>

ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي : $pibr_t = f[FDI_t]$

الفرع الثاني: اختبار النموذج

أولا : الاختبارات التشخيصية

1- اختبارات الإستقرارية

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة الإستقرارية للتأكد من استقرار البواقي t, e و قد عرف إختبار جذر الوحدة من قبل ديكي فولر في عام 1979 ، و الذي تم تطويره إلى إختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dicky and Fuller حيث تستلزم إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع، و إدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل بالإضافة بتباطؤ الفرق الأول لهذا المتغير لسنة واحدة. يعتبر شرط السكون أساسا لدراسة و تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة و منطقية، تعتبر السلسلة الزمنية (Y_t) ساكنة Stationery إذا تحققت الخصائص التالية¹:

$$1 \text{ ثبات متوسط القيم عبر الزمن } E(y_t) = \mu$$

$$2 \text{ ثبات التباين Variance عبر الزمن } \sigma^2 = \text{VAR}(X_t) = E(y_t - \mu)^2$$

3 أن يكون المتغير Covariance بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية K بين القيمتين y_t و y_{t-k} و ليست القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغير.

$$y_k = \text{Cov}(y_t, y_{t+k}) = E(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)$$

حيث أن الوسط الحسابي μ و التباين σ^2 و معامل التغير y_k ثوابت .

و هناك عدد من الطرق المستخدمة في اختبار صفة السكون تتمثل في :

1 - دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation .

2 - اختبار جذر الوحدة لديكي فولر Dicky and Fuller .

3 - اختبار جذر الوحدة المركب Augmented Dicky and Fuller .

1 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " الحديث في الإقتصاد القياسي (بين النظرية و التطبيق)"، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 648 .

4 - اختبار فيلبس - بيرون Phillips - Perron .

2 - اختبار السكون: stability test

للتأكد من سكون المتغيرات عبر الزمن و صحة نتائج النموذج المقدر ، يجب اختبار المتغيرات مع عامل الزمن و اكتشاف إذا ما كان هناك صدمات في البيانات تحول دون الوصول إلى نتائج صحيحة .

3 - اختبارات التكامل المشترك Cointegration

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) أو أكثر ، بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن ، و لعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدا ، و لكنها تكون مستقرة كمجموعة ، و مثل هذه العلاقة الطويلة لأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم متغير بدلالة مجموعة من المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقرة .

و يتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة إن تكون السلسلتان (X_t, Y_t) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدا ، أن تكون البواقي الناجمة عن التقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر ، أي أنه حتى يكون التكامل المشترك موجودا بين المتغيرين (X_t, Y_t) يتعين تحقق الشروط التالية :

$$Y_t \sim I$$

$$X_t \sim I$$

$$Y_t = a + b X_t + ut$$

$$ut \sim I(0)$$

و يلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي متمثل في البواقي ، μ_t يقيس انحراف و العلاقة المقدر في الأجل القصير عن اتجاهه التوازني في الأجل الطويل ¹ .

1 عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرج سابق ذكره ، ص: 681 .

ثانيا : اختبار النتائج :

* اختبار جرانجر للسببية Grangre Causality test :

يستخدم اختبار جرانجر في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة Feedback أو علاقة تبادلية بين متغيرين كإعلان و المبيعات ، و ذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية ، و من المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة ، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن¹ .

و لاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي أو التسلسلي إن وجد يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها ، يضاف إلى ذلك إضافة إدراج قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا و ذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن .

المبحث الثاني : النتائج والمناقشة

سيتم في هذا المبحث استعراض النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة، وفق النموذج المستخدم (VAR) ، وبناء عليها سيتم مناقشتها كما يلي :

المطلب الأول : عرض النتائج

من خلال تطبيق نموذج الانحار الذاتي المتجه (VAR) ، وهو نموذج السلاسل الزمنية على متغيرات الدراسة، بالاعتماد على برنامج Eviews 9 ، والذي سيتم استخدامه في التحليل التالي:

الفرع الأول : الاختبارات التشخيصية:

1 - اختبار الاستقرار:

يستوجب التحليل القياسي للنماذج التأكد من استقرارية المتغيرات، ويتم ذلك من خلال اختبار " ديكي فولر " الأكثر شيوعا، الذي يعتمد على مقارنة قيمة (DF) المحسوبة مع قيمتها الجدولية، حيث تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت قيمة (DF) المحسوبة (بالقيمة المطلقة)، أكبر من القيمة الجدولية (بالقيمة المطلقة) وعند هذه الحالة ترفض الفرضية الصفرية (وجود جذر الوحدة: H0) . الجدولين التاليين يعرضان نتائج اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، و هذا عند المستوى بالنسبة لكلا المتغيرين .

1 عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرج سابق ذكره ، ص:868.

الجدول رقم (6): اختبار ADF لاستقرار سلسلة

الناتج الداخلي الخام في المستوى

النموذج (1)

Null Hypothesis: PIB has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.065307	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.621185
	5% level	-1.948886
	10% level	-1.611932

النموذج (2)

Null Hypothesis: PIB has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.925833	0.9998
Test critical values:	1% level	-3.596616
	5% level	-2.933158
	10% level	-2.604867

النموذج (3)

Null Hypothesis: PIB has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.228702	0.9902
Test critical values:	1% level	-4.192337
	5% level	-3.520787
	10% level	-3.191277

المصدر : من اعداد الطالب ، بناء على مخرجات برنامج EViews 9

الجدول رقم (5): اختبار ADF لاستقرار سلسلة

الاستثمار الأجنبي المباشر في المستوى

النموذج (1)

Null Hypothesis: INV has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.876738	0.0584
Test critical values:	1% level	-2.621185
	5% level	-1.948886
	10% level	-1.611932

النموذج (2)

Null Hypothesis: INV has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.176233	0.0296
Test critical values:	1% level	-3.621023
	5% level	-2.943427
	10% level	-2.610263

النموذج (3)

Null Hypothesis: INV has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.431029	0.0053
Test critical values:	1% level	-4.186481
	5% level	-3.518090
	10% level	-3.189732

المصدر : من اعداد الطالب ، بناء على مخرجات برنامج EViews 9

من خلال الجدول رقم (5) يتبين أن سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة في المستوى، وهذا عند جميع النماذج : النموذج (1) الذي لا يحتوي على حد ثابت و لا اتجاه عام ؛ النموذج (2) الذي يحتوي على حد ثابت و النموذج (3) الذي يحتوي على حد ثابت و إنتاج عام . وذلك باعتبار أن الاحتمال الحرج أقل من 5 % ، حيث بلغ الاحتمال الحرج بالنسبة للنماذج (1) ؛ (2) و (3) القيم التالية: 0.0584 ؛ 0.0296 و 0.0053 على الترتيب . بمعنى أننا في منطقة رفض الفرضية الصفرية، وهذا يعني أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر متكامل من الرتبة (0) I . بينما تشير نتائج الجدول رقم (6) أن سلسلة الناتج الداخلي الخام لم تستقر عند مستوياتها الطبيعية، وهذا عند جميع النماذج (1) ؛ (2) و (3) ، على اعتبار

أن الاحتمال الحرج أكبر من 5 %، حيث بلغ الاحتمال الحرج بالنسبة للنماذج (1) ؛ (2) و (3) ، القيم التالية : 1.0000 ؛ 0.9998 و 0.9902 على الترتيب . بمعنى أننا في منطقة قبول الفرضية الصفرية، وهذا يكفي للحكم على عدم استقرار سلسلة الناتج في المستوى . لكن بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى نلاحظ أنها أصبحت مستقرة، PIB مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1) I، و هذا كما تبين نتائج اختبار فيليب بيرون PP وهذا على جميع النماذج . وقد استخدمنا هنا اختبار PP للفصل في نتيجة الاستقرار ، حيث أشار اختبار ADF إلى أن النماذج مستقرة باستثناء النموذج ، في حين أشارت نتائج اختبار PP إلى أن النماذج جميعها مستقرة عند مستوى معنوية 5 % . و نحن نعلم أنه في حال تعارض نتيجة الاختبارين فإنه ينصح بالأخذ بنتيجة اختبار فيليب بيرون، لأنها أكثر قوة من اختبار ديكي فولر .

الجدول رقم (7) : اختبار PP لاستقرار سلسلة الناتج الداخلي الخام عند الفروق من الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.922943	0.0014
Test critical values:	1% level	-4.192337
	5% level	-3.520787
	10% level	-3.191277

المصدر : بناء على مخجات برنامج **Eviews 9**

الجدول رقم (8) : اختبار PP لاستقرار سلسلة الناتج المحلي الإجمالي بعد الفروق من الدرجة الأولى

النموذج (1)

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.695319	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.596616
	5% level	-2.933158
	10% level	-2.604867

النموذج (2)

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.000183	0.0011
Test critical values:	1% level	-4.192337
	5% level	-3.520787
	10% level	-3.191277

النموذج (3)

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.461831	0.0150
Test critical values:	1% level	-2.621185
	5% level	-1.948886
	10% level	-1.611932

الطالب ، بناء على المصدر : من إعداد مخرجات برنامج **EViews 9**

2 - اختبار التكامل المشترك:

إن عدم تماثل درجة استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بينهما، و هذا يعني عدم وجود متجهات تكامل بين المتغيرات في المدى الطويل، ذلك لأن وجود علاقة طويلة الأجل يتطلب توفر شرطين:

* أن تكون كل المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى.

* يجب أن يكون هذا المستوى أكبر من $I(0)$.

من خلال الجدولين رقم (6) و (7) ، لا يمكن اختبار التكامل المشترك، ونظرا لعدم توفر شرط هذا الاختبار وغياب العلاقة في الأجل الطويل من خلال متغيرات هذا النموذج .

الفرع الثاني: اختبارات النموذج:

1 - اختبار السببية:

يستخدم اختبار جرا نجر للسببية للكشف عن وجود أو غياب علاقة سببية في الأجل القصير بين كل متغيرتين على حدى ، و يتم تحديد وجود السببية من عدمها بناء على معنوية العلاقة ، ولكن قبل إجراء اختبار جرا نجر لسببية ، يجب أولاً تحديد درجة الإبطاء المناسبة، والتي تتحدد بأقل قيمة لمعاري AIC و SC و HQ ، كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (9) : درجة الإبطاء المناسبة

Lag / درجة الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-792.1496	NA	6.02e+14	39.70748	39.79193	39.73801
1	-771.7438	37.75076	2.65e+14	38.88719	39.14052*	38.97879
2	-765.8056	10.39189*	2.41e+14*	38.79028*	39.21250	38.94294*
3	-764.9113	1.475578	2.83e+14	38.94556	39.53667	39.15929

المصدر : من إعداد الطالب ، بناء على مخرجات برنامج EViews 9

إن درجة الإبطاء المناسبة هي $p=2$ ، لأنها تقلل من قيمة معياري AIC و SC و HQ . الآن وبعد معرفة درجة الإبطاء المناسبة يمكننا إجراء اختبار جرا نجر لسببية . الجدول الآتي يكشف عن نتائج الاختبار.

الجدول رقم (9) : اختبار جرا نجر GRENGER للسببية:

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/11/16 Time: 16:44			
Sample: 1971 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INV does not Granger Cause PIB	42	2.50569	0.0954
PIB does not Granger Cause INV		0.44925	0.6415

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال نتائج اختبار السببية يتبين لنا عدم وجود سببية في كلا الاتجاهين أي أن الناتج و الاستثمار لا يسبب أي منهما في الآخر ويمكن ملاحظة ذلك في قيمة الاحتمال الحرج الموافق لـ F-Statistic ، أكبر من 5 % أي نقبل (H_0) .

2 - تقدير النموذج:

من خلال تقدير نموذج (VAR) تم الحصول على النتائج الممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11) : نتائج تقدير نموذج (VAR) لمتغيرات الدراسة

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Date: 05/11/16 Time: 16:29				
Sample: 1973 2014				
Included observations: 42				
Total system (balanced) observations 84				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.299913	0.131275	9.902249	0.0000
C(2)	-0.278093	0.133475	-2.083487	0.0407
C(3)	9.27E-09	1.73E-08	0.534314	0.5947
C(4)	3.16E-08	1.72E-08	1.843994	0.0692
C(5)	-0.322826	0.769250	-0.419663	0.6759
C(6)	836719.1	1184800.	0.706212	0.4823
C(7)	-901725.2	1204656.	-0.748533	0.4565
C(8)	0.241894	0.156570	1.544953	0.1266
C(9)	0.284175	0.154824	1.835476	0.0705
C(10)	7653233.	6942758.	1.102333	0.2739
Determinant residual covariance		3.41E+14		
Equation: PIB = C(1)*PIB(-1) + C(2)*PIB(-2) + C(3)*INV(-1) + C(4)*INV(-2) + C(5)				
Observations: 42				
R-squared	0.997117	Mean dependent var	75.72702	
Adjusted R-squared	0.996805	S.D. dependent var	26.96606	
S.E. of regression	1.524186	Sum squared resid	85.95626	
Durbin-Watson stat	1.929962			
Equation: INV = C(6)*PIB(-1) + C(7)*PIB(-2) + C(8)*INV(-1) + C(9)*INV(-2) + C(10)				
Observations: 42				
R-squared	0.238911	Mean dependent var	10581249	
Adjusted R-squared	0.156632	S.D. dependent var	14979369	
S.E. of regression	13756317	Sum squared resid	7.00E+15	
Durbin-Watson stat	2.147569			

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 9

ويمكننا تبسيط مخزجات عملية التقدير في صيغة معادلة الناتج الداخلي الخام ، كما يلي:

$$PIB = 1.29991344662*PIB_{(-1)} - 0.278092767479*PIB_{(-2)} + 9.26918058786e - 09*INV_{(-1)} + 3.16324602549e-08*INV_{(-2)} - 0.322826024623$$

تبين هذه المعادلة أن الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الفترة الحالية متعلق بالناتج الداخلي الخام في الفترة السابقة، حيث أن زيادة وحدة واحدة من الناتج الداخلي الخام في الفترة السابقة يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام في الفترة الحالية بحوالي 1.29 وحدة . كما نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترات السابقة لا يرتبط بالناتج في الفترة الحالية ، حيث يظهر ذلك من خلال قيم المعاملات الغير معنوية إحصائيا ، حيث قيمة الاحتمال الحرجة أكبر من 5% ، وقد بلغت المقدرة التفسيرية لهذا النموذج نحو 99.68% ، أي أن المتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين النموذج تشرح التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي (PIB) بنسبة 99.68% وهي نسبة جيدة ، كما أن مجموع مربعات البواقي يساوي 85.96 وهي قيمة صغيرة . أضف إلى ذلك أن إحصائية فيشر التي تساوي 3199.111 تشير إلى المعنوية العالية للنموذج المقدر .

المطلب الثاني : مناقشة النتائج

إن متغيرات هذا النموذج وهي الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الداخلي الخام كانت غير مستقرة مع مرور الزمن على مستوياتها، حيث استقر الاستثمار الأجنبي المباشر عند المستوى الأول و الناتج الداخلي الخام بعد أخذ الفرق الأول، و نظرا لاختلاف درجة إستقرارية متغيرات النموذج، فإنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، وهذا يفسر أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي تكون على الأجل (الأمد) القصير .

وفيما يتعلق بالعلاقة السببية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا تربطه علاقة سببية مع الناتج الداخلي الخام ، حيث السببية لا تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الناتج الداخلي الخام . وتشير النتائج إلى عدم وجود علاقة في المدى القصير بين الاستثمار الأجنبي والناتج الداخلي الخام وذلك في جميع الفترات المؤخرة .

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل الإجابة على فرضية الدراسة من خلال محاولة قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم التعريف بالنموذج المستخدم و تحديد الطريقة المتبعة في القياس باستعمال برنامج **Eviews 9** ، وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل و القصير ،حيث يتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع الفترات المؤخرة لا يرتبط بالنتاج الداخلي الخام في الفترة الحالية ويظهر ذلك جليا في أن جميع المعالم ليس لها معنوية إحصائية حيث أن الاحتمال الحرج أكبر من 5% وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر محل اهتمام متزايد من طرف العديد من الدول في العقد الأخير من الزمن، لما له من فوائد اقتصادية و اجتماعية تعود على البلد المضيف، ومن أجل الظفر بهذه الفوائد تسعى الدول المضيفة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها باستعمال عدة إجراءات و أدوات لتخفف من ارتفاع التكاليف التي قد يتحملها المستثمر الأجنبي من جهة، ومن جهة أخرى توفر المناخ المناسب لتحقيق نشاطه الاستثماري مما يجعله يقبل على الاستثمار. لهذا عرفت الجزائر على أنها من دول العالم المنافسة لظفر بأكبر نسبة ممكنة بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية، سواء من حيث كونه مصدرا مستقرا نسبيا للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي، أو من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل، ونقل تكنولوجيا الإنتاج و تطوير الصناعات المحلية و القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد. ولإيجاد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الداخلي الخام، تم الاستعانة بالنموذج المستخدم لقياس العلاقة بين المتغيرين .

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى الذي كان فحواها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر و من خلال الدراسة التي قومنا بها توصلنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر في النمو الاقتصادي، وذلك نظرا لعدم تجسيد العلاقة في المدى الطويل و القصير . وعليه نرفض الفرضية الأولى.

أما الفرضية الثانية التي تنص على وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي في الجزائر، و من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة ، لهذا نرفض الفرضية الثانية.

أما فيما يخص الفرضية الثالثة الذي كان فحواها هو وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، ومن التحليل لاحظنا عدم تماثل درجة استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بينهما ، وهذا يعني عدم وجود متجهات تكامل بين المتغيرات في المدى الطويل ، كما أن العلاقة لا تتحقق في المدى القصير وذلك من خلال نتائج شعاع الانحدار الذاتي، وبالتالي عدم قبول الفرضية الثالثة .

الخاتمة

- التوصيات و أفاق:

- ضرورة تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية للتقليل من تكاليف الإنتاجية.
 - المواصلة في الإصلاحات الاقتصادية الكلية التي شرع في تطبيقها منذ التسعينات و عدم ربطها بالوضع المالي للبلاد و خاصة بسعر برميل البترول.
 - ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة، وأخذ نتائجها بحمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات فقط حبر على ورق .
 - إعادة تأهيل و إصلاح الإدارة الجزائرية من خلال محاربة الفساد الإداري و الإجراءات البيروقراطية و إضفاء الشفافية و الثقة فيها مع ضرورة تجنب التعارض بين القوانين والمواصلة في تحقيق التناسق بين أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.
 - العمل على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والزراعة .
 - إنشاء قاعدة بيانات إحصائية على شبكة الانترنت من اجل توحيد مصادرها و إسنادها إلى هيئة واحدة رسمية، مع ضرورة تحديثها .
- وفي الختام أنه إلى مهما كانت النتائج المتحصل عليها باستخدام بيانات، و أدوات الدراسة، فإنها يبقى دائما جهدا قابلا للنقد و التحسن، و تعود مصداقية النتائج إلى مصداقية المعطيات المتحصل عليها من مؤسسات الإحصاء العالمية و الوطنية، كما أن أي تقصير وارد في دراستي من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى تكون معمقة وأصوب رأيا وأدق تحليلا .

المراجع

1 - المراجع باللغة العربية

أ - الكتب:

1. أحمد زكريا صيام " مبادئ الاستثمار " ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2003 .
2. بريس السعيد " الاقتصاد الكلي " ، دار العلوم للنشر ، عنابة الجزائر ، 2007.
3. حسين عمر، الاستثمار والعمل، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000 .
4. حاتم القرنشاوي، " تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر " ، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006 .
5. دريد كامل آل الشيب " مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة " ، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن، 2007.
6. زينب حسين عوض الله ، " الاقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال إتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2005 .
7. شوام بوشامة ، " تقييم و إختبار الاستثمار " ، دار الغرب للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، وهران الجزائر، 2003، .
8. صفوان أحمد عبد الحفيظ " دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص " ، دار المطبوعات الجامعية ، إسكندرية ، مصر 2005.
9. طارق نوري، " تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر "، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006 .
10. عبد السلام أبو قحف، " نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر، 1989 .
11. عبد السلام أبو قحف. السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية - مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية، 1989.
12. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع الفنية، طبعة الأولى، مصر، 2001.
13. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الإقتصاد القياسي (بين النظرية و التطبيق)، الدار الجامعية، مصر، 2005 .

المراجع — ع

14. عبد الله عبد الكريم عبد الله " ضمانات الاستثمار في الدول العربية " دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2008.
15. علي عبد الفتاح أبو شرار ، " الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات " ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، ط 1 و ط 2 (2007، 2010) .
16. عرفان تقي الحسيني "التمويل الدولي " ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، طبعة 1999.
17. علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، الأردن ، دار الحامد ، 2007 .
18. عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، 2003 .
19. فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 2004 .
20. قريوع عليوش كمال ، " قانون الاستثمار في الجزائر " ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999.
21. مبارك سلوس ، " التسيير المالي، الجزائر" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 .
22. موسى بودهان ، " القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية ، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها" ، دار مدني ، الجزائر ، 2006 .
23. محمد عبد العزيز عبد الله " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي " ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2005.
24. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
25. محمد صالح القريشي ، " المالية الدولية" ، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008 .

ب - الأطروحات و المذكرات :

1. أحمد سلامي، (الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية) ،أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، غير منشورة ، جامعة ورقلة، 2013 / 2014
2. بلال بوجمعة ، " تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ، دراسة حالة الجزائر " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، تلمسان، 2007 .
3. جمعة محمد عامر، " سياسة الاستثمارات الأجنبية و أثرها على مواجهة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري " ، أطروحة دكتوراه لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، 1985 .
4. رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى، 2002.

المراجع — ع

5. علي عبد الوهاب، إبراهيم نجا ، " الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1970- 1990) دراسة نظرية تطبيقية ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة ، غير منشورة ، جامعة الإسكندرية 1995 .
6. علي محمد بونمر المزروعى، " دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة و أثرها على التنمية الاقتصادية في العالم النامي مع الإشارة لدولة الإمارات العربية المتحدة، " ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، غير منشورة ، جامعة عين شمس ، مصر ، 2001 .
7. منور أسيرير، عليان نذير، " حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر و مزاياه، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2005 " ، العدد2 .

ت - المجالات العلمية الملتقيات والمقالات :

1. أسامة كردي، آفاق و ضمانات الاستثمارات العربية الأوربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي، 2001 .
2. أحمد زغدار، " الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة " ، مجلة الباحث ، عدد3 ، الجزائر ، 2004 .
3. حسين عبد المطلب الأسرج ، " سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية " ، رسائل بنك الكويت الصناعي ، العدد 83 ، ديسمبر 2005 .
4. علي عبد القادر علي، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، قضايا التنمية في الأقطار العربية " ، مجلة الباحث ، العدد الواحد والثلاثون ، الجزائر ، 2004 .
5. معاوية أحمد حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية ، الرياض ، 2009 .

ج - مواقع الانترنت:

1. <http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD>
2. <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/countries?display=default>

3. Jacob, Jan:van der Horst, Albert(1996), "Var-ing the Economy of the Netherlands," CCSO Series, No.24,
<http://www.eco.rug.nl/ccso/zip-file/ccso24.zip>

2 - المراجع باللغة الاجنبية :

1. Michel Menry Bouhet , la globalisation , introduction à l'économie du nouveau monde , France,Pearson Educations , 2005.
2. OECD ,third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999.
3. Khafralri medzine "techniques comptables" ;4 eme ed ; tome 1 ; berti edition . alger ; 1999.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (1) : تطور كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1971 - 2014)

الاستثمار الاجنبي المباشر	النتائج الداخلي الخام	السنوات
150000	25.20531	1971
9973558	32.1176	1972
11460674	33.3423	1973
78336980	35.84128	1974
23943662	37.6496	1975
34758364	40.80718	1976
29891566	42.95306	1977
19587271	46.91111	1978
3371717	50.41904	1979
41907336	50.81766	1980
1384409	52.34219	1981
-5288173	55.69209	1982
38886.51	58.69946	1983
69076.5	61.98663	1984
30980.4	64.28013	1985
368691.3	64.53726	1986
239299.7	64.0855	1987
792829.8	63.44464	1988
673629.3	66.2362	1989
15827.72	66.76609	1990
436887.6	65.9649	1991
855188.1	67.15227	1992
0	65.74207	1993
0	65.15039	1994
0	67.62611	1995
3213138	70.39878	1996
2927269	71.17316	1997
6504396	74.803	1998
3047659	77.19669	1999
2918620	78.89502	2000
11079000	82.53407	2001
10499852	87.15598	2002
5992435	93.43121	2003
8020919	97.44875	2004
10370503	103.1982	2005
16142043	104.9526	2006
14265363	108.521	2007
21282522	110.6914	2008
20952942	112.4624	2009
16885922	116.5113	2010
18057708	119.7736	2011
9676894	123.7261	2012
10567027	127.1905	2013
9133144	132.0237	2014

المصدر : بيانات البنك الدولي، على الخط،

<http://data.worldbank.org/>

country/algeria

الملاحق

الملحق (2) : كل ما يتعلق بمخرجات برنامج Eviews 9

اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الأصلية

احصائية جرا نجر

1 - نموذج بدون ثابت و لا اتجاه عام

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/11/16	Time: 16:44		
Sample: 1971	2014		
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INV does not Granger Cause PIB	42	2.50569	0.0954
PIB does not Granger Cause INV		0.44925	0.6415

Hypothesis: PIB has a unit root					
Exogenous: None					
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)					
			t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			4.065307	1.0000	
Test critical values:	1% level		-2.621185		
	5% level		-1.948886		
	10% level		-1.611932		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: D(PIB)					
Method: Least Squares					
Date: 04/24/16 Time: 17:51					
Sample (adjusted): 1973 2014					
Included observations: 42 after adjustments					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	PIB(-1)	0.020963	0.005156	4.065307	0.0002
	D(PIB(-1))	0.337155	0.131494	2.564037	0.0142
	R-squared	0.241516	Mean dependent var	2.378717	
	Adjusted R-squared	0.222554	S.D. dependent var	1.773370	
	S.E. of regression	1.563632	Akaike info criterion	3.778347	
	Sum squared resid	97.79777	Schwarz criterion	3.861093	
	Log likelihood	-77.34529	Hannan-Quinn criter.	3.808677	
	Durbin-Watson stat	1.916149			

نموذج بثابت

Null Hypothesis: PIB has a unit root					
Exogenous: Constant					
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)					
			t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			1.925833	0.9998	
Test critical values:	1% level		-3.596616		
	5% level		-2.933158		
	10% level		-2.604867		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: D(PIB)					
Method: Least Squares					
Date: 04/24/16 Time: 17:59					
Sample (adjusted): 1973 2014					
Included observations: 42 after adjustments					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	PIB(-1)	0.018658	0.009688	1.925833	0.0614
	D(PIB(-1))	0.328989	0.136143	2.416492	0.0205
	C	0.211299	0.748662	0.282235	0.7793
	R-squared	0.243062	Mean dependent var	2.378717	
	Adjusted R-squared	0.204245	S.D. dependent var	1.773370	
	S.E. of regression	1.581937	Akaike info criterion	3.823926	
	Sum squared resid	97.59843	Schwarz criterion	3.948045	
	Log likelihood	-77.30245	Hannan-Quinn criter.	3.869421	
	F-statistic	6.261698	Durbin-Watson stat	1.897690	
	Prob(F-statistic)	0.004382			

الملاحق

نتائج إختبار درجة التباطؤ :

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DPIB DINV						
Exogenous variables: C						
Date: 04/30/16 Time: 14:32						
Sample: 1971 2014						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-792.1496	NA	6.02e+14	39.70748	39.79193	39.73801
1	-771.7438	37.75076	2.65e+14	38.88719	39.14052*	38.97879
2	-765.8056	10.39189*	2.41e+14*	38.79028*	39.21250	38.94294*
3	-764.9113	1.475578	2.83e+14	38.94556	39.53667	39.15929
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

نموذج بثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: PIB has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.228702	0.9902
Test critical values:	1% level		-4.192337	
	5% level		-3.520787	
	10% level		-3.191277	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(PIB)				
Method: Least Squares				
Date: 04/24/16 Time: 18:01				
Sample (adjusted): 1973 2014				
Included observations: 42 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.009268	0.040523	-0.228702	0.8203
D(PIB(-1))	0.351281	0.140568	2.499006	0.0169
C	0.837176	1.159643	0.721926	0.4748
@TREND("1971")	0.060814	0.085653	0.710007	0.4820
			Mean dependent	
R-squared	0.252972	var		2.378717
Adjusted R-squared	0.193997	S.D. dependent var		1.773370
S.E. of regression	1.592091	Akaike info criterion		3.858366
Sum squared resid	96.32063	Schwarz criterion		4.023859
		Hannan-Quinn		
Log likelihood	-77.02569	criter.		3.919026
F-statistic	4.289423	Durbin-Watson stat		1.925116
Prob(F-statistic)	0.010577			

نموذج بثابت

Null Hypothesis: INV has a unit root					
Exogenous: None					
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)					
			t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.876738	0.0584	
Test critical values:	1% level		-2.621185		
	5% level		-1.948886		
	10% level		-1.611932		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: D(INV)					
Method: Least Squares					
Date: 04/24/16 Time: 18:05					
Sample (adjusted): 1973 2014					
Included observations: 42 after adjustments					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	INV(-1)	-0.248630	0.132480	-1.876738	0.0679
	D(INV(-1))	-0.390157	0.145437	-2.682655	0.0106
	R-squared	0.327341	Mean dependent var		-20009.85
	Adjusted R-squared	0.310525	S.D. dependent var		16714413
	S.E. of regression	13878752	Akaike info criterion		35.77606
	Sum squared resid	7.70E+15	Schwarz criterion		35.85881
	Log likelihood	-749.2973	Hannan-Quinn criter.		35.80639
	Durbin-Watson stat	2.116774			

Null Hypothesis: INV has a unit root					
Exogenous: Constant					
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)					
			t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.176233	0.0296	
Test critical values:	1% level		-3.621023		
	5% level		-2.943427		
	10% level		-2.610263		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: D(INV)					
Method: Least Squares					
Date: 04/24/16 Time: 18:07					
Sample (adjusted): 1978 2014					
Included observations: 37 after adjustments					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	INV(-1)	-0.428862	0.135022	-3.176233	0.0035
	D(INV(-1))	-0.086207	0.161761	-0.532924	0.5981
	D(INV(-2))	-0.098259	0.142113	-0.691414	0.4948
	D(INV(-3))	0.143100	0.141734	1.009637	0.3210
	D(INV(-4))	0.152942	0.117426	1.302461	0.2030
	D(INV(-5))	-0.016370	0.102205	-0.160172	0.8739
	D(INV(-6))	0.286553	0.088712	3.230163	0.0031
	C	2720635.	1508730.	1.803261	0.0817
	R-squared	0.701960	Mean dependent var		-561038.4
	Adjusted R-squared	0.630020	S.D. dependent var		10366449
	S.E. of regression	6305498.	Akaike info criterion		34.34055
	Sum squared resid	1.15E+15	Schwarz criterion		34.68886
	Log likelihood	-627.3002	Hannan-Quinn criter.		34.46335
	F-statistic	9.757493	Durbin-Watson stat		2.264231
	Prob(F-statistic)	0.000003			

الملاحق

نموذج بثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.431029	0.0053
Test critical values:		
1% level	-4.186481	
5% level	-3.518090	
10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INV)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 18:08
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	-0.646905	0.145994	-4.431029	0.0001
C	10370585	4803842.	2.158811	0.0369
@TREND("1971")	-157313.4	173057.4	-0.909024	0.3688
R-squared	0.329791	Mean dependent var		208910.3
Adjusted R-squared	0.296281	S.D. dependent var		16582318
S.E. of regression	13910569	Akaike info criterion		35.80141
Sum squared resid	7.74E+15	Schwarz criterion		35.92428
Log likelihood	-766.7303	Hannan-Quinn criter.		35.84672
F-statistic	9.841455	Durbin-Watson stat		2.209170
Prob(F-statistic)	0.000334			

بعد اخذ الفروقات من الدرجة الاولى لـ pib

بثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.922943	0.0014
Test critical values:		
1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 18:18
Sample (adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.657508	0.133560	-4.922943	0.0000
C	0.606557	0.565655	1.072310	0.2902
@TREND("1971")	0.041801	0.020358	2.053272	0.0468
R-squared	0.396534	Mean dependent var		-0.049501
Adjusted R-squared	0.365587	S.D. dependent var		1.974421
S.E. of regression	1.572628	Akaike info criterion		3.812123
Sum squared resid	96.45321	Schwarz criterion		3.936242
Log likelihood	-77.05458	Hannan-Quinn criter.		3.857617
F-statistic	12.81331	Durbin-Watson stat		1.918231
Prob(F-statistic)	0.000053			

الملاحق

اختبارات فليب بيرون بثابت و اتجاه عام

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-5.000183	0.0011
Test critical values:	1% level		-4.192337	
	5% level		-3.520787	
	10% level		-3.191277	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				2.296505
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				2.829298
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(PIB,2)				
Method: Least Squares				
Date: 04/24/16 Time: 18:21				
Sample (adjusted): 1973 2014				
Included observations: 42 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.657508	0.133560	-4.922943	0.0000
C	0.606557	0.565655	1.072310	0.2902
@TREND("1971")	0.041801	0.020358	2.053272	0.0468
R-squared	0.396534	Mean dependent var		-0.049501
Adjusted R-squared	0.365587	S.D. dependent var		1.974421
S.E. of regression	1.572628	Akaike info criterion		3.812123
Sum squared resid	96.45321	Schwarz criterion		3.936242
Log likelihood	-77.05458	Hannan-Quinn criter.		3.857617
F-statistic	12.81331	Durbin-Watson stat		1.918231
Prob(F-statistic)	0.000053			

الملاحق

نتائج تقديرات نموذج الانحدار الذاتي

Vector Autoregression Estimates		
Date: 04/30/16 Time: 15:18		
Sample (adjusted): 1973 2014		
Included observations: 42 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	PIB	INV
PIB(-1)	1.299913 (0.13127) [9.90225]	836719.1 (1184800) [0.70621]
PIB(-2)	-0.278093 (0.13347) [-2.08349]	-901725.2 (1204656) [-0.74853]
INV(-1)	9.27E-09 (1.7E-08) [0.53431]	0.241894 (0.15657) [1.54495]
INV(-2)	3.16E-08 (1.7E-08) [1.84399]	0.284175 (0.15482) [1.83548]
C	-0.322826 (0.76925) [-0.41966]	7653233. (6942758) [1.10233]
R-squared	0.997117	0.238911
Adj. R-squared	0.996805	0.156632
Sum sq. resids	85.95626	7.00E+15
S.E. equation	1.524186	13756317
F-statistic	3199.111	2.903645
Log likelihood	-74.63497	-747.2880
Akaike AIC	3.792141	35.82324
Schwarz SC	3.999007	36.03010
Mean dependent	75.72702	10581249
S.D. dependent	26.96606	14979369
Determinant resid covariance (dof adj.)	4.40E+14	
Determinant resid covariance	3.41E+14	
Log likelihood		-821.9197
Akaike information criterion		39.61522
Schwarz criterion		40.02895

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Date: 05/11/16 Time: 16:29				
Sample: 1973 2014				
Included observations: 42				
Total system (balanced) observations 84				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.299913	0.131275	9.902249	0.0000
C(2)	-0.278093	0.133475	-2.083487	0.0407
C(3)	9.27E-09	1.73E-08	0.534314	0.5947
C(4)	3.16E-08	1.72E-08	1.843994	0.0692
C(5)	-0.322826	0.769250	-0.419663	0.6759
C(6)	836719.1	1184800.	0.706212	0.4823
C(7)	-901725.2	1204656.	-0.748533	0.4565
C(8)	0.241894	0.156570	1.544953	0.1266
C(9)	0.284175	0.154824	1.835476	0.0705
C(10)	7653233.	6942758.	1.102333	0.2739
Determinant residual covariance	3.41E+14			
Equation: PIB = C(1)*PIB(-1) + C(2)*PIB(-2) + C(3)*INV(-1) + C(4)*INV(-2) + C(5)				
Observations: 42				
R-squared	0.997117	Mean dependent var	75.72702	
Adjusted R-squared	0.996805	S.D. dependent var	26.96606	
S.E. of regression	1.524186	Sum squared resid	85.95626	
Durbin-Watson stat	1.929962			
Equation: INV = C(6)*PIB(-1) + C(7)*PIB(-2) + C(8)*INV(-1) + C(9)*INV(-2) + C(10)				
Observations: 42				
R-squared	0.238911	Mean dependent var	10581249	
Adjusted R-squared	0.156632	S.D. dependent var	14979369	
S.E. of regression	13756317	Sum squared resid	7.00E+15	
Durbin-Watson stat	2.147569			

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 9

الفهرس

الفهرس

الصفحة	العنوان
III	الإهداء
IV	شكر و عرفان
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الرموز و المختصرات
X	قائمة الملاحق
ب	مقدمة
الفصل الأول : مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر	
2	تمهيد:
3	المبحث الأول : مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي
3	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي
3	الفرع الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي
5	أولا : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
7	ثانيا : تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر
8	الفرع الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي
8	أولا : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
10	ثانيا : أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر
12	المطلب الثاني : المناخ الاستثماري و محدداته و التفسير التقليدي لحركات الاستثمار
12	الفرع الأول : تعريف المناخ الاستثماري ومحددات الاستثمار
12	أولا : تعريف المناخ الاستثماري
13	ثانيا : محددات الاستثمار
14	الفرع الثاني : التفسير التقليدي لحركات الاستثمار
18	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
18	المطلب الأول : الدراسات الخاصة بالاقتصاد الجزائري والدراسات الخاصة بالاقتصاديات الأخرى

الفهرس

18	الفرع الأول : الدراسات الخاصة بالاقتصاد الجزائري
20	الفرع الثاني : الدراسات الخاصة بالاقتصاديات الأخرى
21	المطلب الثاني : مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية
22	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : الدراسات القياسية	
25	تمهيد
26	المبحث الأول : الإطار التطبيقي للدراسة
26	المطلب الأول : وصف متغيرات الدراسة
26	الفرع الأول : تطور متغيرات الدراسة
26	أولا :تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
27	ثانيا :واقع النمو الاقتصادي في الجزائر
28	الفرع الثاني : التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات الدراسة
28	أولا: الناتج الداخلي الخام
28	1 - التحليل الإحصائي
29	2 - التحليل الاقتصادي
29	ثانيا : الاستثمار الأجنبي المباشر
29	1 - التحليل الإحصائي
30	2 - التحليل الاقتصادي
32	المطلب الثاني : نموذج الدراسة
32	الفرع الأول : تعريف نموذج الدراسة
33	الفرع الثاني : اختبارات النموذج
33	أولا :الاختبارات التشخيصية
35	ثانيا :اختبار النتائج
35	المبحث الثاني : النتائج و المناقشة
35	المطلب الأول : عرض النتائج
35	الفرع الاول : اختبار التشخيصية
39	الفرع الثاني : اختبارات النموذج

الفهرس

41	المطلب الثاني : مناقشة النتائج
42	خلاصة الفصل
44	الخاتمة
47	قائمة المراجع
52	الملاحق
60	الفهرس